

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
فرع: علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم اقتصادية  
رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي  
تحت عنوان:

**دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي**  
- دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالامارات العربية المتحدة -

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:

من إعداد:

عمر يحياوي

- بوراس أيمن سليم

- طرشي عصام

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
سراي صالح	جامعة المسيلة	رئيسا
عمر يحياوي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
غفصي توفيق	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2021-2022

# إهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وبننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية  
أنا بوراس أيمن سليم اهدي جهدي المتواضع إلى الذين رسموا معا طريقتي إلى الخلق والعلم  
والفضيلة

إلى والدي العزيزان أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى أخي وأخواتي الغالين على قلبي

إلى أصدقائي وزملائي ومعارفي

إلى كل من أثرى رصيد معرفتي وساعدني في إنهاء هذا العمل

أنا طرشي عصام أشكر من خلال جهدي في هذا البحث اهلي وعائلتي الغالية

إلى أصدقائي وزملائي ومعارفي

وكل من كان له فضلا عليا في تعليمي وساعدني في إنهاء هذا العمل

بوراس أيمن سليم وطرشي عصام

# شكر وعرفان

قبل كل شيء، نحمد الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقتنا إلى بلوغ هذه الدرجة

ونقول:

" الحمد لله حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى "

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وبالأخص الأستاذ البروفيسور

المشرفه " عمر يحيوي " على توجيهاته القيمة وإرشاداته الصائبة الذي لم يبخل علينا بها

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة في تقييم هذا العمل

وفي الأخير نتقدم ببالح الشكر والتقدير إلى كل من علمني حرفاً

جزاكم الله ألفه شكر

بوراس أيمن سليم وطرشي عصام

# الفهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
III	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
ك	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري للمناطق الحرة	
7	تمهيد
8	<b><u>المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة</u></b>
8	المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق
10	المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة
14	المطلب الثالث: خصائص المناطق الحرة
16	<b><u>المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة عوامل نجاحها وصورها المختلفة</u></b>
16	المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة ومقوماتها وعوامل نجاحها
22	المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة
29	المطلب الثالث: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة لها
31	<b><u>المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة</u></b>
31	المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمناطق الحرة
32	المطلب الثاني: حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرة
34	المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة
36	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي	
38	تمهيد
39	<b><u>المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي</u></b>
39	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
40	المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي
42	المطلب الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي
44	<b><u>المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي</u></b>
44	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

46	المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة
48	المطلب الثالث: النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي
50	المطلب الرابع: نماذج نظرية النمو الداخلي
52	<b>المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي</b>
52	المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا
53	المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل
55	المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية
57	خلاصة الفصل
الفصل الثالث تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الامارات	
59	تمهيد
60	<b>المبحث الأول: الاقتصاد الاماراتي</b>
60	المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الاماراتي
62	المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد الاماراتي
65	المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي
65	<b>المبحث الثاني: المناطق الحرة في الامارات</b>
65	المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات
68	المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة بالإمارات
69	المطلب الثالث: مقومات النجاح للمناطق الحرة بالإمارات
70	<b>المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو اقتصاد الامارات</b>
70	المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي مع قوه العمل في الامارات
72	المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة بالإمارات
77	المطلب الثالث: مساهمة المناطق الحرة في الاقتصاد الإماراتي
81	خلاصة الفصل
82	الخاتمة

# فهرس الجداول

## قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول
9	الجدول رقم (1): المناطق الحرة وعدد السنوات التي بدأت
13	الجدول رقم (2): تطور استخدام المناطق الحرة عبر الزمن
33	الجدول رقم (03): الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول
54	الجدول رقم (04): نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016م-2017م
55	الجدول رقم (05): تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن
62	الجدول رقم (06): بعض المؤشرات عن الاقتصاد الإماراتي
63	الجدول رقم (07): مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)
67	الجدول رقم (08): أهم المناطق الحرة بالإمارات
70	الجدول رقم (09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2010-2021
73	الجدول رقم (10): تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في الفترة (2010-2016).
76	الجدول رقم (11): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016م)
74	الجدول رقم (12): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016م)

# فهرس الأشكال

## قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال
18	الشكل الأول(1) : أهداف المناطق الحرة
20	الشكل رقم (02): مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة
71	الشكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2010-2020 م %من إجمالي الناتج المحلي
74	الشكل رقم (04): تطو التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2010-2016م.
75	الشكل رقم (05): تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010-2016م)
77	الشكل رقم (06): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016م)

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

تلعب المناطق الحرة دورا كبيرا في انفتاح اقتصاديات الدول لذلك زاد اهتمام الدول والحكومات لهذه المناطق، وقد أثبتت خبرات التنمية السابقة في الدول النامية أن اعتماد طريق واحد للسعي لتحقيق التنمية أمر محفوف بالمخاطر الأمر الذي يتطلب سبل متعددة للوصول إليها بما يجعلها تستوعب الظروف والمتغيرات الإقليمية والمحلية والعالمية وتستفيد من فرصها المتاحة وتتصدى لتحدياتها بوسائل مبتكرة قادرة على التطور والتفاعل مع التطورات العالمية.

ولقد ظهرت المناطق الحرة منذ ما يزيد على ألفي عام وتزايدت أعدادها وتنوعت أشكالها وأنماطها وتساعد دورها التنموي وأصبحت تشغل حيزا آخذا في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان النامية والعديد من الدول المتقدمة على حد سواء، حتى أصبحت تحتل الصدارة في أساليب جذب وتوطين الاستثمارات بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم النمو من خلال جذب الاستثمار الأجنبي باعتباره أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي.

ونجد الإمارات من بين الدول التي عملت على توسيع قاعدة مشاريعها الاقتصادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء العديد من المناطق الحرة سعيا منها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة معدل نموه الاقتصادي، لتصدر بذلك الإمارات الدول العربية من حيث عدد المناطق الحرة التي تحتضنها

**1- إشكالية الدراسة:**

انطلاقا مما سبق ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية كنقطة أساسية يعالجها موضوعنا تتمثل في:

**إلى أي مدى نجحت المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة؟**

### 2- التساؤلات الفرعية:

بالإضافة على السؤال الرئيسي تم طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي يمكن صياغتها فيما يلي:

◀ فيما تتجلى جهود دولة الإمارات في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية داخل المناطق الحرة؟

◀ هل المناطق الحرة ساهمت في جذب الاستثمارات والرفع من مستوى الصادرات في الإمارات؟

◀ كيف ساهمت المناطق الحرة في التأثير على النمو الاقتصادي في الإمارات؟

### 3- فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف الأسئلة السابقة سننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

## المقدمة العامة

- ◀ تمتلك الإمارات مقومات وعوامل طبيعية وبشرية كفيلة لإنشاء مناطق حرة ناجحة.
- ◀ ساهمت المناطق الحرة بالإمارات بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم صادراتها.
- ◀ تلعب المناطق الحرة دور مهم في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي بالإمارات.

### 4- أسباب اختيار الموضوع:

- إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن في عدة أمور أبرزها:
- ◀ الصلة التي تربط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- ◀ انتشار المناطق الحرة بالعالم وسعي الدول العربية لإنشائها.
- ◀ رغبتنا في الاطلاع على المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ تعتبر هذه الأخيرة عصب الحياة الاقتصادية فهي تشكل محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والحكومات بالعديد من دول العالم.

### 5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ◀ التعرف على المناطق الحرة وأشكالها وأهدافها والحوافز والضمانات المقدمة للاستثمار فيها.
- ◀ إبراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

### 6- أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا البحث تركز على:

- ◀ إيجاد البدائل الاقتصادية لتنويع الاقتصاد في الجزائر، وهل المناطق الحرة بديل من هذه البدائل الناجحة؟
- ◀ باعتبار عملية تشجيع الاستثمار هدف تسعى إليه الدول بشكل واسع وبالتالي تحديد فعالية المناطق الحرة في جذب هذه الاستثمارات.
- ◀ تعتبر المناطق الحرة أداة لتنمية التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات وإنشاءها بالدول العربية يتمشى مع الانفتاح الاقتصادي السائد بالعالم.
- ◀ إثراء البحوث العلمية في مجال المناطق الحرة التي هي جد محدودة.

### 7- صعوبات الدراسة:

- ◀ نقص المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط المناطق الحرة.

◀ عدم تجانس البيانات من مرجع إلى آخر.

### 8- المنهج المتبع في الدراسة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع انطلاقاً من التعرف عليه وصولاً إلى الإجابة عن التساؤل المطروح في الإشكالية تطلب منا استعمال المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال سرد مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالمناطق الحرة والنمو الاقتصادي، ولإبراز الجانب التنموي لهذه المناطق قمنا بالاعتماد على المنهج التحليلي من خلال استعراض بعض المؤشرات الإحصائية لهذه المناطق وتوضيح تأثيرها على النمو الاقتصادي.

### 9- الدراسات السابقة:

من بين الأبحاث والدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

◀ دراسة مريم فضال "المناطق الحرة ودورها في التنمية"، ماستر قانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2008م.

حيث تمحورت الإشكالية المطروحة من قبل الباحثة ومدى نجاح المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية، حيث استعانت بالعديد من التجارب منها تونس، المغرب، موريس لمعالجة مضمون الإشكالية. فأنت النتائج كما يلي:

○ وجود استراتيجية اقتصادية في المناطق الحرة واضحة المعالم، تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيق أهدافها.

○ تعد المناطق الحرة أرضية خصبة للاستثمار لدى العديد من الشركات الأجنبية والمحلية وساهمت في رفع مستوى الصادرات للعديد من الدول.

◀ دراسة محمد علي عوض الحرازي "الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات دراسة مقارنة، ماجستير في القانون، منشورة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007م.

حيث اهتمت الدراسة بالمعرفة المعمقة لعوامل النجاح المبهرة لبعض المناطق الحرة (دبي، هونغ كونغ، سنغافورة)، على عكس نتائج بعض الدول التي حققت نتائج متواضعة كمصر واليمن وبيان المشاكل والمعوقات التي تقف حائلاً دون تطويرها حيث توصل إلى النتائج التالية:

○ إن المناخ الاستثماري يساهم بشكل قوي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

○ المناطق الحرة تساهم بدور كبير في تنمية الصادرات

○ أسهمت المناطق الحرة في النهضة الاقتصادية التي عرفتها الكثير من الدول المضيفة خاصة دول شرق آسيا وامارة دبي ومن أهم التوصيات هو أن أي نجاح منطقة حرة في أي بد يكون حصيلته استراتيجية مستقرة و ارادة ثابتة لتحقيق النتائج المسطرة.

### 10- حدود الدراسة:

◀ **البعد الزمني:** امتدت فترة الدراسة من سنة 2010م إلى سنة 2021م.

◀ **البعد المكاني:** دراسة المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة

### 11- تقسيمات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة ومختلف التساؤلات ومن ثم اختبار الفرضيات المطروحة وتحليل الموضوع بطريقة جيدة ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول والثاني يخصان الجانب النظري أما الفصل الثالث فيخص الجانب التطبيقي:

حيث تطرقنا في الفصل الأول تحت عنوان "مدخل للمناطق الحرة" والذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية المناطق الحرة، والمبحث الثاني أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها، والمبحث الثالث التشريعات المالية والاقتصادية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة

في حين تضمن الفصل الثاني والذي تحت عنوان "علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي"، وينقسم إلى ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي، والمبحث الثاني نظريات النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي

أما بالنسبة للجزء التطبيقي والذي جاء تحت عنوان تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات"، فينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الاقتصاد الإماراتي، والمبحث الثاني إلى المناطق الحرة في الإمارات، والمبحث الثالث إلى دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي.

# الفصل الأول

## أساسيات المناطق الحرة

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### تمهيد

شهد العالم في العقود الأخيرة من القرن العشرين توسع الحركة التجارية، وذلك نتيجة لتوسع وتعدد أنواع المناطق الحرة. إذ أن هذه الأخيرة تدر منافع عديدة على الاقتصاد، ونتيجة لذلك تقوم الدول بمنح مجموعة من الامتيازات والتسهيلات التي توفر الأجواء الملائمة لاستقرار الاستثمارات الأجنبية والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

وقد أصبحت هذه المناطق ظاهرة عالمية بامتياز، فمعظم الدول تبنتها كآليات اقتصادية للانتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف، وتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية والمشاريع القائمة في المناطق الحرة. سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على الجانب النظري لهذه المناطق من خلال:

### المبحث الأول: مفهوم المناطق الحرة

### المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها

### المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة

تطورت المناطق الحرة بتطور التجارة والاقتصاد العالمي في محطاتها المختلفة، ففكرتها تعود إلى زمن بعيد، حيث تعددت أنواع المناطق الحرة كما تعددت سماتها وتنوعت أنشطتها والغرض من قيامها، فبدأت كمصلحة لخدمة الاستعمار لتصير بعد ذلك وسيلة وأداة لتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك بعد رؤية أهدافها والاهتمام بها.

#### المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة

تعود فكرة المناطق الحرة إلى زمن قديم يزيد عن ألفي عام في صورة موانئ حرة<sup>1</sup>، حيث مورست في ظل الامبراطورية الرومانية، في جزيرة "ديلوس" التي تعد أول منطقة حرة في العالم، حيث نشأت عام 166 قبل الميلاد<sup>2</sup>، وذلك للحد من هيمنة جزيرة "رودوس" على البحر الأبيض المتوسط. تميزت هذه الجزيرة بموقعها الاستراتيجي المتميز، الأمر الذي جعلها تستغل ذلك في نظام تجاري خاص يتمثل في خفض الضرائب والرسوم التي ساهمت في تطور التجارة الدولية من خلال إلغاء ما يعيقها، فأصبحت بذلك مركزا مشهورا في التجارة العالمية.

وفي عام 1189 تم انشاء أحد أقدم الموانئ الحرة، وذلك في مدينة "هامبورج" الذي أعفي فيه التجار من الرسوم الجمركية والضرائب، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض الموانئ والمدن الساحلية.

ومع ظهور المستعمرات الأوروبية، استطاعت الدول الأوروبية تجسيد فكرة المناطق الحرة من خلال انشاء مدن لها موانئ في الدول المستعمرة لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة تلك المناطق نجد منطقة جبل طارق 1704م ومنطقة سنغافورة 1819م ومنطقة هونج كونج 1842م، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير وتمويل وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون منطقة حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية، وتمثل المناطق الحرة المخصصة للتصدير في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة.

<sup>1</sup> UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACIFIC: Free trade zone and port Hinterland Development, New York, USA, 2005, P05.

<sup>2</sup> Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON : Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie), Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P01

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

ومع النصف الثاني في القرن التاسع عشر وبداية قرن العشرين، بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى بخطى سريعة في المواقع الاستراتيجية الهامة على خطوط التجارة العالمية وكان الاستخدام الغالب بمناطق الحرة في ذلك الوقت في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير<sup>1</sup>.

كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت في سنة 1934 صدور عرف باسم (Foreign Trade Zone Act)، والذي سمح بتطور خاص تحت شكل من المناطق الحرة التجارية مع البلدان الأجنبية ويطلق عليها مناطق التجارة الخارجية، وهي مناطق حرة تخدم التجارة والصناعة في آن واحد، ومنذ ذلك الوقت عرف مفهوم المناطق الحرة تطورا مزدوجا.

سنقوم من خلال هذه الجدول باستعراض المناطق الحرة، عددها والسنوات التي بدأت فيها

### الجدول رقم (1): المناطق الحرة وعدد السنوات التي بدأت فيها

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدأ النشاط
قارة آسيا		
سنغافورة	22	1819
هونغ كونغ	2	1842
الفلبين	5	1972
ماليزيا	14	1971
الصين الشعبية	18	1979
الامارات	7	1985
أمريكا اللاتينية		
باريديس	10	1965
جمهورية الدومينيكا	4	1969
المكسيك	17	1965
جزر القمر	11	1960
السلفادور	2	1974
افريقيا		
مصر	7	1985

<sup>1</sup> Pascal LOROT et Thierry SCHWOB : les zones franches dans le monde, La documentation française, N°4829, Paris, France, 1987, P 12.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

1972	1	تونس
1980	2	موزنبيق
1967	4	تانزانيا
1961	1	انغولا

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، 2002، ص 23.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان المناطق الحرة متمركزة في شرق آسيا، حيث نجد معظم الدول المتقدمة اقتصاديا تسابقت لإنشائها نظرا للفوائد المنتظرة منها من نهضة صناعية وقفزة اقتصادية متميزة خاصة الدول المعروفة بالتنانين الأربعة أما الدول في أمريكا اللاتينية فإننا نلاحظ انها قامت بإنشائها بناء على التجارب السابقة للدول الآسيوية سعيا منها لتحقيق النمو الاقتصادي. أما دول افريقيا فقد قامت الجول المستعمرة بإنشاء هاته المناطق بهدف تخفيف الضغوط الاقتصادية وكذا وقف حركة الهجرة إليها وأيضا توفير مناخ ملائم لمستثمريها بناءً على توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة.

### المطلب الثاني: تعريف المناطق الحرة

- لا يوجد تعريف واحد وموحد للمنطقة الحرة، وبالنظر في التشريعات المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم نجد أنها لم تضع تعريف محددًا للمنطقة الحرة، وإنما وضعت تحديداً لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخل المنطقة الحرة أو تعيين لمجالات النشاط التي من الممكن ممارسته داخل حدود تلك المناطق والأهداف المتوخاة من إقامتها.
- فالمناطق الحرة هي اليوم حقيقة اقتصادية، يظهر أثرها في الاقتصاد العالمي، وهي كونها ظاهرة ثانوية، حيث أن عدد البلدان التي التزمت بهذا النوع من التجارب هي في تزايد مستمر؛ مما أدى بالفكر الاقتصادي لتبني عدة تعريفات متعلقة بوضعيات متنوعة تختلف باختلاف الأهداف السياسية والاقتصادية، والاجتماعية الخاصة بكل دولة على حدة. ومن هذا نقوم بالتطرق إلى بعض تعاريف المناطق الحر
- المناطق الحرة هي جزء من رقعة جغرافية للدولة، يقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها يتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي حدود الدولة، ويخضع لقوانين خاصة تنظم العمل في ظل السيادة الكاملة للدول<sup>1</sup>
  - تعريف لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (I'ONU) المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومداخله مراقبة من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود

<sup>4</sup> خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ص109، ص110

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

الجمركية دون الخضوع للحدود أو المراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، إن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون.

- المنطقة الحرة هي جزء من أراضي الدولة التي تقع عادة في موقع استراتيجي بالقرب من ميناء بحري أو جوي أو طريق بري دولي، يخصص للاستثمار الأجنبي والوطني في مجالات صناعية وتجارية وخدمية، وذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، يخضع لنظام اقتصادي خاص يختلف عن النظام السائد في الدولة المضيفة غير أنه يخضع لهذه الدولة إداريا وأمنيا.
- أما حسب «اتفاقية كيوتو Kyoto» فتعرفها كما يلي "المنطقة الحرة هي جزء من إقليم الدولة حيث السلع المتواجدة في هذه المنطقة غير خاضعة للرسوم الجمركية المعمول بها في باقي الوطن؛ كذلك الحقوق والرسوم الخاصة بالواردات؛ فهي غير خاضعة دائما لرقابة مصالح الجمارك.<sup>1</sup>
- تعريف المشرع الجزائري: حدد المرسوم التنفيذي 320/94 المناطق الحرة بأنها "منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية؛ وخدمات وأنشطة تجارية؛ تقع في مساحات مضبوطة حدودها؛ قد تشمل على مطار أو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ.
- وتعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية؛ وخدمات أو أنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة؛ حدودها قد تشمل على مطار، أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء، أو مطار، أو منطقة صناعية، يوفر الاستثمار في المناطق الحرة للمستثمر الحق في الامتيازات الضريبية والجمركية.<sup>2</sup>
- وتعرف حسب معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي بأنها أراضي مغلقة داخل إقليم جمركي، مستفيدا من نظام الاستثناء الإقليمي حيث يستفيد فيها النشاط الاقتصادي من بعض الحرية، كما قام المعهد باستبدال التسمية من المناطق الحرة إلى المناطق الاقتصادية الحرة ذلك أن التسمية القديمة لا تستوعب كافة المتغيرات التي أدخلت عليها
- ومن هنا حرص المعهد على إبراز دلالات المصطلح الجديد محدد إياه كالتالي:
  - ✓ **المنطقة:** تعني مساحة أو إقليم أو إقليم محدد ومعين جغرافيا وإداريا.
  - ✓ **الاقتصادية:** النشاط الممارس داخل المنطقة ذات طابع اقتصادي (صناعة، تجارة، خدمات).

<sup>1</sup> 1\_KYOTO CONVENTION: "Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter (2) Free zones» World Customs Organization, July 2000, P 04.

<sup>2</sup> \_المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 320/94 المؤرخ في 12 جمادى الأولى 1415 / 23 ديسمبر 1994 المتعلق بالمناطق الحرة

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

✓ **الحرّة:** الحرّة داخل المنطقة، حيث تمنح للمستثمر حوافز تتناسب مع طبيعة النشاط من خلال إلغاء أو تخفيض كل القيود والتعقيدات.

- وتعرف أيضا المنطقة الحرّة هي عبارة عن مساحة جغرافية من إقليم الدول المضيفة، تخضع لسيادتها الكاملة، ويتم تحديدها على المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية للدولة أو بجوارها أو في أي أقاليم أخرى من الدولة وتعزل عن بقية أجزائها، ويجري تنظيم الأنشطة الاستثمارية فيها بقواعد قانونية واقتصادية وإجرائية خاصة؛ تهدف لتنشيط التجارة الخارجية وأيضاً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها.
- وبناء على التعريفات السابقة يمكن أن نقدم تعريفاً شاملاً: المناطق الحرّة هي عبارة عن جزء من أراضي الدولة يقع خارج الإقليم الجمركي يخضع للسيادة الكاملة للدولة، ومحددة جغرافياً بحدود صناعية أو طبيعية ويتم عزله عن باقي الإقليم الجمركي ويتم إخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله، ويتم تحديد الأنشطة من تجارية وصناعية وخدمية بها. فالمناطق الحرّة تعتبر جمركياً امتداداً للخارج، إلا أنها تخضع سياسياً للسيادة الوطنية، فالمشاريع المقامة بها تعامل كما لو كانت مقامة خارج الحدود السياسية للدولة من الناحية الجمركية فضلاً عن تطبيق القانون الخاص بالاستثمار والمناطق الحرّة. غالباً ما يكون موقعه بالقرب من المنافذ البحرية أو البرية أو الجوية؛ يتم فيه دخول وخروج السلع والبضائع والخدمات دون تدخل السلطات الجمركية ماعداً التي تدخل إلى الإقليم الوطني فهي تخضع للرقابة الجمركية.
- وتختلف أشكال ومسميات المناطق الحرّة من دولة لأخرى، فهناك مناطق حرّة مخصصة للتصدير ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة، كما توجد مناطق حرّة مخصصة للخدمات، وأخرى للتكنولوجيا الحديثة، ورغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق، إلا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو التعريفات الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعة مستوردة من الخارج حيث تطبق عليها الإجراءات الجمركية، وتخضع للمراقبة والفحص حيث تلغى الامتيازات التي منحت لها سابقاً داخل المنطق الحرّة<sup>1</sup>.
- وفي الجدول الموالي نشير إلى تطور استخدام مصطلح المناطق الحرّة خلال فترات زمنية مختلفة، والدول والمنظمات التي بدأت باستخدام تلك المصطلحات

<sup>1</sup> نبيل الجداوي: دور المناطق الحرّة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية ( حالة مصر ) ، الملتقى العربي الثاني لإدارة المناطق الحرّة وأثر اتفاقيات التجارة الحرّة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرّة"، القاهرة ، مصر ، 14-18 ماي 2006، ص 04.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### الجدول رقم (2) تطور استخدام المناطق الحرة عبر الزمن<sup>1</sup>

المصطلح	المستعملون الرئيسيون له وأول تاريخ بدأ استخدامه
منطقة التجارة الحرة	استخدم هذا المصطلح منذ القرن التاسع عشر، واستخدمته منظمة العمل الدولية سنة 1982
منطقة التجارة الخارجية	عرف في أمريكا سنة 1934 حيث صدرها قانون مناطق التجارة الخارجية واستخدمه بعض الفقهاء منهم (R.S. Toman) عام 1956 و (W. Dymysza) عام 1964، وهذا هو المصطلح السائد في الهند منذ سنة 1983
المنطقة الحرة الصناعية	ايرلندا عام 1970 منظمة (UNIDO) عام 1971، ليبيريا سنة 1985
منطقة الباب المفتوح	المكسيك عام 1970
منطقة معالجة الصادرات غير خاضعة للضريبة	كوريا الجنوبية سنة 1970
المنطقة الحرة	منظمة (UNTCTAD) عام 1973 الامارات العربية المتحدة سنة 1983
المنطقة الحرة لمعالجة الصادرات	منظمة (UNIDO) عام 1976 منظمة (UNCTAD) سنة 1983
منطقة الإنتاج الحرة	معهد (Stemberg) سنة 1977
المنطقة الاقتصادية الخاصة	الفلبين عام 1977 جامعه هارفارد عام 1977، المنظمة العالمية للمناطق الحرة عام 1978، منظمة (UNIDO) عام 1979، ماليزيا عام 1980، باكستان عام 1980، سنغافورة سنة 1982، منظمة (UNCTC) عام 1982، منظمة العمل الدولية سنة 1983
منطقة حرة غير خاضعة للضريبة	الصين عام 1979
منطقة الترويج للاستثمار	سيريلانكا عام 1981
المنطقة الاقتصادية الحرة	استخدمه بعض الفقهاء منهم (D.B. Diamond) عام 1980، ومعهد تمويل التنمية للمغرب العربي سنة 1993

<sup>1</sup> محمد عوضي حرازي، مرجع سبق ذكره، ص 29

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 1984	منطقة معالجة الصادرات
كوريا الجنوبية سنة 1983	منطقة التصدير الحرة
استخدمه بعض الفقهاء منهم (P. Ruan) سنة 1985	منطقة معالجة الصادرات الصناعية

المصدر: محمد علي عوض الحرازي، المرجع السابق، ص29

من خلال هذا الجدول نجد أن المفهوم للمنطقة الحرة هو مفهوم واسع جدا إذ أن الدول دائما ما تتعرف على نموذج جديد من المناطق الحرة، وهذا ما يجعلنا نقف عند أهمية هذه المناطق وما تعود عليه من فوائد ومزايا عند اقاماتها.

### المطلب الثالث: خصائص المناطق الحرة

من خلال مضمون التعريفات السابقة للمناطق الحرة يتضح أن هناك من الباحثين من يحرص خصائص المناطق الحرة في اعتبارها خارج الإقليم الجمركي؛ ومعزولة عن بقية الأقاليم الأخرى للدولة المضيفة؛ ويضاف لذلك خاصية تعامل واستفادة جميع الاستثمارات المحلية والأجنبية من الحوافز والتسهيلات والضمانات التي تقدم عادة في هذه المناطق دون أي تفرقة بين ما هو أجنبي وما هو وطني.

ومن خصائص التي يمكن تحديدها:

### أولاً: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة

تقام المناطق الحرة على مساحات جغرافية يتم تحديدها بدقة ويراعى فيها النشاط الاستثماري الذي سيزاول فيه أو التوسعات المستقبلية التي يمكن أن تطرأ على حجم هذا النشاط ولذلك فإن الدول التي تعتزم إنشاء مناطق حرة تقوم قبل الإقدام على هذه الخطوة بإجراء دراسات متعددة ذات جوانب مختلفة منها موقع ومساحة المنطقة الحرة والتي غالبا ما تكون في إطار الموانئ البحرية أو الجوية أو بالقرب منها، أو في أقاليم نائية تتميز بكثافة سكانية قليلة؛ وتسعى الدولة إلى تنميته أو إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بينه أو بين الأقاليم الأخرى داخل الدولة<sup>1</sup>.

### ثانياً: المنطقة الحرة المعزولة جمركيا عن باقي إقليم الدولة

تقوم الدول المضيفة بعزل المنطقة الحرة بأسوار أو بمنافذ تتحكم بعملية الدخول والخروج من وإلى المنطقة الحرة؛ حيث تعامل الأرض المقامة عليها المناطق الحرة وكأنها خارج إقليم الدولة المضيفة؛ فيتم التعامل مع البضائع الواردة من تلك المناطق معاملة تلك التي يتم استيرادها من خارج الدولة المضيفة؛ كما

<sup>1</sup> محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص31-32

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

تعامل الصادرات إلى هذه المناطق من داخل الدولة المضيفة بنفس المعاملة التي تتم للصادرات للدول الأخرى.<sup>1</sup>

### ثالثاً: المنطقة الحرة تخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة

تقوم بإدارة المناطق الحرة في الغالب هيئات حكومية تقوم بإنشائها الدول المضيفة لأجل هذا الغرض، وتتولى هذه الهيئات تسيير شؤون الاستثمار والأعمال المتعلقة بتقديم التسهيلات اللازمة للمشروعات التي تزاول نشاطها في المنطقة.

كما أن القانون المطبق في هذه المناطق هو قانون الدولة المضيفة وإن كان يتم في بعض الأحيان استثناء مشروعات المناطق الحرة من الخضوع لبعض القواعد القانونية المطبقة داخل الدولة؛ حيث ينص على ذلك قانون خاص بالأعمال في المنطقة الحرة يصدر من السلطة التشريعية للدولة بموجب مرسوم من السلطة التنفيذية كما أن هناك استثناء آخر يتعلق بآليات الفصل في منازعات الاستثمار حيث يمكن اللجوء إلى التحكيم كوسيلة للفصل في هذا النوع من المنازعات.

### رابعاً: منح جملة من الحوافز في إطار المناطق الحرة

تمنح معظم الدول التي تقوم بإنشاء مناطق حرة على أقاليمها - على تفاوت بين هذه الدول - إعفاءات جمركية وضريبية تهدف لتشجيع واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذه المناطق، وفي نفس الإطار أيضاً تقدم تسهيلات إجرائية لمعاملات إنشاء وتأسيس المشروعات الاستثمارية ومعاملات الاستيراد والتصدير التي تقوم به أو غيرها من التسهيلات التي يهدف من خلالها إلى توفير الأجواء المناسبة لاستقرار تلك المشروعات.

من جانب آخر هناك من الدول المضيفة من يقدم فيها امتيازات وتسهيلات أخرى كمنح مالية وقروض مسيرة وتسهيلات ائتمانية لمشروعات المناطق الحرة؛ ومن ذلك ما قامت به إيرلاندا في فترة الستينات من القرن الماضي من تقديم إعانات مالية مباشرة للمشروعات التصديرية في منطقة Shannon وتقديم الفيليبين واندونيسيا تخفيضات في معدلات الإيجار وتكاليف المرافق العامة في مناطقها الحرة عما هو سائد خارجها.

### خامساً: تحديد الأنشطة المسموح مزاولتها في المناطق الحرة

يتم تحديد الأنشطة الاستثمارية حسب نوع المنطقة الحرة وفقاً لنشاطها التجاري أو الصناعي... وإن كان الغالب في الوقت الحاضر أن تخصص المناطق الحرة لمزاولة مختلف تلك الأنشطة بصورة مشتركة» كما أن هناك أنشطة تنص القوانين على حظر القيام بها في المناطق الحرة.

<sup>1</sup> محمد عوضي حرازي، مرجع سبق ذكره، ص 31

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### المبحث الثاني: أهداف المناطق الحرة وعوامل نجاحها وصورها المختلفة

#### المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة ومقوماتها وعوامل نجاحها

##### أولاً: أهداف المناطق الحرة

تقيم الدول المناطق الحرة على أراضيتها لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تؤدي بدفع عجلة التنمية بها ولأجل الوصول لهذه الأهداف لا بد من أن توفر هذه الدول مجموعة من المقومات تشجع وتدفع المستثمرين للاستثمار بالمناطق الحرة التي تقيمها وتجعلها ناجحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

##### أولاً: جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مشاريع البنية الأساسية والمرافق والتسهيلات الخدمية، من خلال الحوافز الجمركية والجبائية، وأيضاً التسهيلات الإدارية الممنوحة من طرف الدول الأم، وبالتالي تعمق سياسة التجارة الدولية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار الدولي، وهي تجذب الشركات المتعددة الجنسيات والتي تقوم بحوالي 50% من الاستثمار الدولي، وتظل المناطق الحرة مجالاً هاماً من مجالات التجارة الدولية.<sup>1</sup>

##### ثانياً: توفير فرص العمل

خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة؛ وخلق إدارة ماهرة تساهم في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من خلال المناطق الحرة الصناعية التي تستقطب عدد هائل من العمال، حيث نجد أن عدد العمال في المناطق الحرة كان في بداية الثمانينات من القرن الماضي حوالي 3.5 مليون<sup>2</sup>، وتشير دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل في سنة 2004 إلى أن إجمالي فرص العمل التي وفرتها المناطق الحرة وصلت إلى ما يزيد عن 42 مليون فرصة.<sup>3</sup>

##### ثالثاً: ترقية الصادرات الصناعية

يشكل هذا الهدف أحد أهم الأهداف الأساسية لقيام المناطق الحرة في مختلف دول العالم وتعتبر الصادرات الصناعية بمناطق التصدير الصناعية الحرة مؤشراً للنجاح "نسبياً" الذي تحققه المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ولمعرفة الأهمية النسبية لصادرات المناطق بالنسبة للاقتصاد الوطن، وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي، وتهدف أيضاً إلى زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد: السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، ط 1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 153

<sup>2</sup> نور الدين هرمز وآخرون: واقع النشاط الاستثماري في المناطق الحرة السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد 01، سورية، 2004، ص 126

<sup>3</sup> William MILBERG, Matthew AMENGUAL: Développement économique et conditions de travail dans publications du Organisation 'zones franches d'exportation (un examen des tendances) les Travail, Genève, Suisse, 2008, P 05. Internationale du

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

وتزداد الأهمية بالنسبة لصادرات المناطق الحرة في الدول التي مازال القطاع الصناعي غير متطور بالاقتصاد المحلي.

### رابعاً: توفير الدخل من العملة الصعبة

زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وذلك من خلال عمليات الشحن والصيانة، خاصة في حالة استخدام المواد الأولية الخام والعمال المحليين، وأيضاً في حالة توجيه مخرجاتها نحو السوق الداخلية، كل هذه العوامل توفر للدولة مصدر جديد من مصادر رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبي خاصة العملة الصعبة؛ وأيضاً توفير هذه العملة خاصة في حالة توجيه منتجات ومخرجات هذه المناطق نحو الاقتصاد المحلي (السوق الوطنية).<sup>1</sup>

### خامساً: الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية

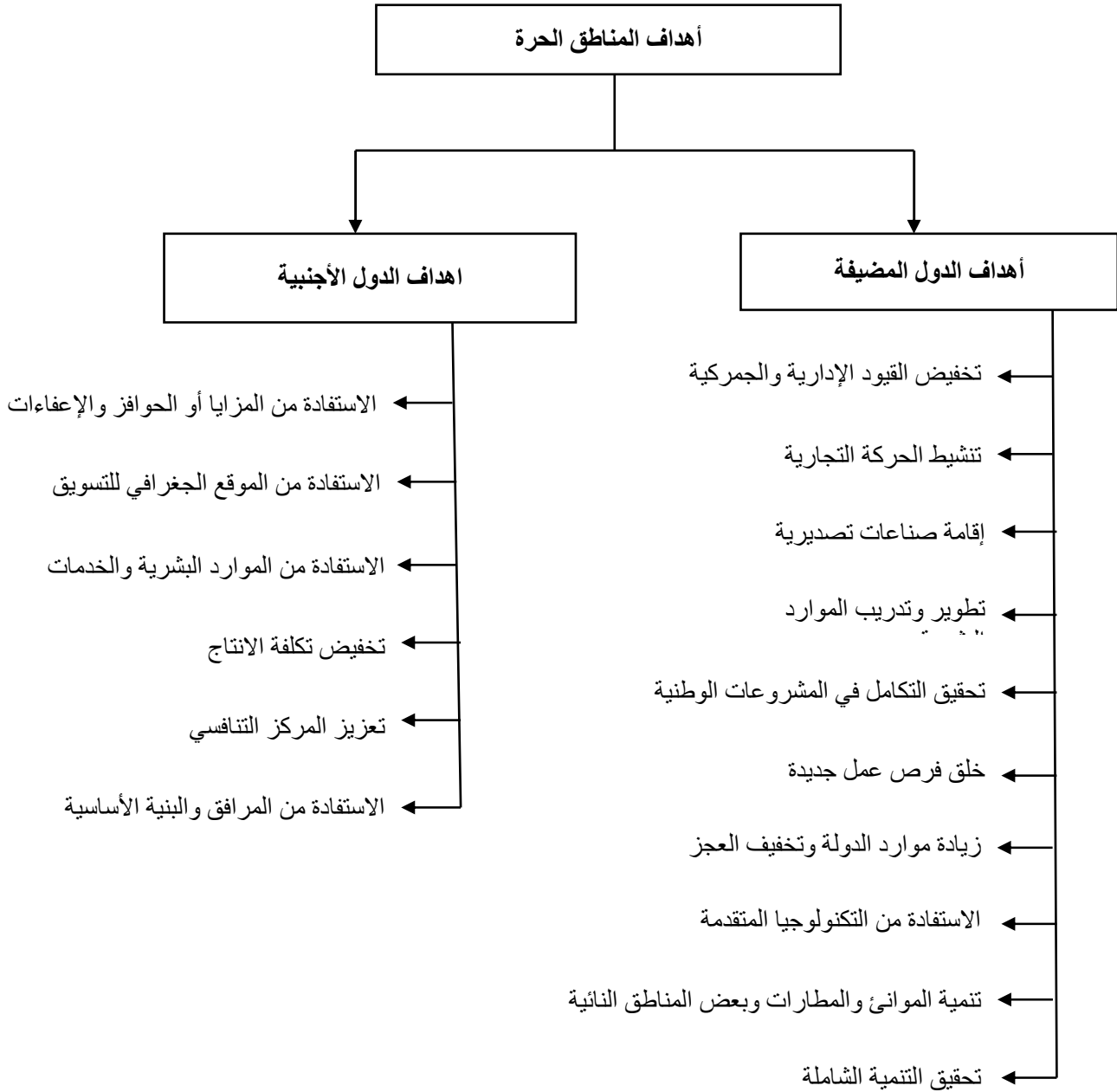
تساهم المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال الأهداف المرجوة تحقيقها مما يعود على القطاعات المختلفة للاقتصاد المحلي بالآثار الإيجابية، منها المساهمة في التغلب على مشاكل ومعوقات التنمية للبلاد المضيف، وتحسين طبيعة الارتباط بين الأنشطة الممارسة في المناطق الحرة والأنشطة القائمة داخل الاقتصاد الوطني، حيث أنها تساهم في توسيع قاعدة التصنيع، وتوفير مناصب الشغل، وأيضاً مواجهة الاختلالات الاقتصادية السلبية في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> زين صلاح الدين: اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 90

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

بالإضافة الى مجموعه من الاهداف الأخرى يمكن تلخيصها في الشكل التالي<sup>1</sup>

### الشكل الأول (1) أهداف المناطق الحرة



المصدر: مرزيق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية - تجارب مختارة - الملتقى الوطني الأول، آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جوان 2017، ص 6-7

<sup>1</sup> مرزيق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية الإقليمية، ص 6-7

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### ثانياً: مقومات إنشاء المناطق الحرة

تمثل المقومات مجموعة العوامل التي تساعد وتسهل عملية إنشاء المناطق الحرة ونجاحها ويمكن

تلخيصها فيما يلي:

#### أ- المقومات السياسية والأمنية:

إن استحداث منطقة حرة لبلد ما هو إقرار سياسي قبل أن يكون قرار اقتصادي أو قرار تشريعي يتطلب توافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات الدولية متعددة الجنسيات المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزمع إنشائها، ومن أجل تعظيم أرباح هذه الشركات وزيادة قدرتها التنافسية لابد من توفر الاستقرار السياسي لتجنب المخاطر وعدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد المضيف.<sup>1</sup>

#### ب- المقومات الاقتصادية:

وتشمل توفر اقتصاد كلي مستقر نسبياً ومتحرر من التدخلات الحكومية ويمثل بمعدل نمو جيد ونظام مالي فعال يتوفر على إشراف وضوابط على عمل البنوك والأسواق المالية والمؤسسات المالية الأخرى والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الدولية ويمتلك مزايا نسبية وتنافسية في مجال الخدمات، وتوفر أسواق واسعة وكبيرة وذات قدرة شرائية أو ذات موقع استراتيجي يطل على أسواق كبرى وقريب من خطوط التجارة الدولية، مما يسمح بخفض تكاليف النقل لأن الشركات الأجنبية تفضل هذه الأسواق عند الاستثمار في المناطق الحرة.

#### ج- المقومات البشرية:

وتتمثل في توفر اليد العاملة الماهرة والرخيصة فالشركات الأجنبية التي تعمل في المناطق الحرة تعتمد على عاملان متكاملان في تفويم العمل هما المهارة - البراعة - والمرونة وهي سرعة التحرك والانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المناطق الحرة.

#### د- المقومات التشريعية:

تتمثل في توفر الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة وإدارتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين إضافة للثبات النسبي فيها ووضوحها، كذلك توفر نظم قضائية مستقلة تحمي سلطة القانون وتوفر إطاراً تشريعياً وتنظيمياً تمنع الاحتكار سواء في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة وإقامة نظام رقابي وتنظيمي يتسم بالعدالة والشفافية والفعالية.

<sup>1</sup> لبلع فطيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62-63

### ثالثاً: عوامل نجاح المناطق الحرة

لضمان نجاح المناطق الحرة لابد من توفر جملة من العوامل المرتبطة والمتفاعلة مع بعضها لتحقيق

هذا النجاح وأهمها ما يلي: <sup>1</sup>

#### 1. موقع المنطقة الحرة:

يلعب الموقع الجغرافي للمنطقة الحرة دوراً حيوياً في نجاحها، فلا بد من إعداد دراسات وافية لاختيار

الموقع يتم انجازه وطنياً أو الاعتماد على بيوت الخبرة الأجنبية أو بتكاليف المستثمر من القطاع الخاص

بتمويل الدراسة، وتتم مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما يعرضها المخطط:

#### الشكل رقم (02): مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة



المصدر: أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الثاني، حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي 2006، ص3

<sup>1</sup> أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة 18/14 ماي 2006، ص8-9

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### 2. التوازن في المصالح:

إذا كان من البديهي أن المصلحة الوطنية للدولة المضيفة هي الدافع الرئيسي لإنشاء المنطقة الحرة فإن التوازن في المصالح المشتركة بين الدولة المضيفة والمستثمرين بغض النظر عن جنسياتهم هو عامل رئيسي لنجاحها، إذ أن المستثمرين الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الإنتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف تمكنه من المنافسة الدولية واختراق السوق.<sup>1</sup>

### 3. فهم فلسفة المنطقة الحرة:

تمثل المناطق الحرة في البلدان النامية منطقة اقتصادية خاصة تعمل فيها القوانين الاقتصادية بحرية، أي أنها جسور رأسمالية قد تختلف نسبياً عن السياسات الإيديولوجية السائدة في الدول المضيفة.

### 4. دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية:

بغية توفير مستلزمات النجاح للمنطقة الحرة لابد من إخضاع إنشاءها إلى دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية والفنية باعتبارها مشروعاً استثمارياً ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية، حيث أن دراسة الجدوى في هذه الحالة هي أسلوب ومنهج وطريقة منظمة يراد بها تعزيز إمكانية إنشاء المناطق الحرة.

### 5. تحديد الهدف من المنطقة الحرة:

لابد من تحديد الهدف من إقامة المنطقة الحرة وبدقة؛ ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسب مع إمكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من إستراتيجيتها الشاملة.

### 6. تحديد الأنشطة المسموحة:

ينبغي تحديد الممارسات والأنشطة المسموحة في المنطقة الحرة بشكل واضح ومعلن وكذلك الأنشطة الممنوعة والمحظورة.

### 7. وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة:

ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وإدارة الموانئ مع تشريعات وتنظيمات المناطق الحرة.

### 8. كفاءة وشفافية إدارة المناطق الحرة:

تلعب الإدارة دوراً هاماً في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لذا لابد من اختيار الإدارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية للممارسة أعمالها من أجل ضمان سرعة إنجاز المعاملات.

<sup>1</sup> \_ أسعد حمود سلطان السعدون، مرجع سبق ذكره، ص9

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### 9. الاستفادة من تجارب المنطقة الحرة القائمة:

عند إنشاء منطقة حرة جديدة من الضروري دراسة تجارب المناطق الحرة القائمة وآليات الاستثمار فيها من أجل خلق مزايا وتسهيلات تختلف وتتميز عن الموجودة في المناطق الحرة القائمة لاسيما المجاورة لها.

### 10. الإعداد لإدارة الأزمات:

وذلك عن طريق وضع نظام لمعالجة وإدارة الأزمات المتوقع حدوثها سواء كانت أزمات ناتجة عن كوارث طبيعية أو ناجمة عن أحداث أمنية أو سياسية أو اقتصادية.

### المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة

لقد عرف العالم على مر العصور أنواع مختلفة للمناطق الحرة وتعددت مسميات هذه المناطق تبعاً للأهداف التي يرمى تحقيقها منها، حيث تختلف معايير تقسيم هذه المناطق من دولة لأخرى، ومنه سنتبع في تقسيمنا للمناطق الحرة على معيارين الأول حسب الموقع والمساحة التي تقام عليها المنطقة الحرة والثاني حسب طبيعة النشاط الذي خصصت المنطقة لمزاويلته.

### أولاً: تقسيم المناطق الحرة من حيث الموقع والمساحة

وتنقسم المناطق من حيث الموقع والمساحة إلى ثلاثة أقسام وهي:

#### أ- المناطق الحرة العامة:

هي تلك المنطقة المحددة جغرافياً، والتي تمنحها الحكومة وضعاً مميزاً فيها يتصل بالسياسات الضريبية والإعفاءات وضوابط الاستيراد والتصدير وغيرها من التسهيلات بهدف جذب المستثمرين المحليين والأجانب إليها لتشجيع الصادرات والنشاط التجاري عموماً وتحسين وضع ميزان المدفوعات وغيرها من الفوائد الاقتصادية والمالية التي تعمل الحكومات المختلفة على تحقيقها، وهي مفتوحة للمستثمر المحلي والأجنبي دون وضع أنظمة وشروط وضوابط إضافية تتجاوز تلك المتعلقة بمزاولة النشاط التجاري في تلك المنطقة<sup>1</sup>. وهي مناطق مجهزة بالمرافق والبنية الأساسية لاستقبال المشاريع، ولكل منطقة مجلس إدارة مستقل وجهاز إداري يتولى الإشراف على جميع خطوات تنفيذ المشاريع، ويقدم المعاونة الممكنة لإصدار التراخيص والإجراءات وتقديم المشورة الفنية؛ الاقتصادية والقانونية كما يتولى تقديم كافة التسهيلات المطلوبة، وتصدر الموافقة على التراخيص بإقامة مشروعات بالمناطق الحرة العامة من مجلس إدارة المنطقة الحرة توفيراً للوقت والجهد؛ كما يوفر الأراضي المجهزة بالمرافق اللازمة لإقامة المشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقاً للمساحات التي تتناسب كل مشروع، وتقدم الأراضي مقابل حق انتفاع سنوي تحدده الدولة، فالمنطقة الحرة العامة تنتم بصفة أساسية بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار،

<sup>1</sup> عمي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-، دار المسيرة، عمان، ص07.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

المستثمرين، الشركات والمؤسسات الاقتصادية التي يسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي... وتضم أكثر من مشروع<sup>1</sup>. فالمناطق الحرة العامة تشمل:

- المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية.
- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها
- المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد.

### ب- المناطق الحرة الخاصة:

ينحصر الاستثمار في هذه المناطق على مشروع استثماري واحد، يتم منحه حق الامتياز في المنطقة بشكل احتكاري ووفقاً لنظام المناطق الحرة وقد أرجع سبب ذلك إلى عدد من العوامل أهمها<sup>2</sup>:

- ✓ ضرورة قرب المشروع الاستثماري من الأماكن التي تتوفر فيها المواد الخام الأولية.
- ✓ ما تخلفه هذه المشروعات من نفايات يترتب عليها الإضرار بالمشروعات الواقعة بجوارها.
- ✓ طبيعة النشاط الذي يزاوله المشروع الاستثماري الذي يتطلب أن يكون موقعه بجوار الميناء البحري أو الجوي.
- ✓ المساحة الكبيرة التي يتطلبها المشروع الاستثماري لمزاولة نشاطه والتي يصعب توافرها داخل المنطقة الحرة العامة.

تعتمد المنطقة الحرة الخاصة على تحديد المشايخ القائمة فيها، وتقتصر الفائدة من إقامتها على الجهة التي يتم الترخيص لها بذلك، وتكون الفائدة في مثل هذه الحالة ذات طابع احتكاري فقط، ويشترط لإنشائها أن يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة، أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي إقامته في منطقة خاصة، وتقام المناطق الحرة الخاصة داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلد؛ ويصدر بإنشائها وبيان موقعها وحدودها ونوع النشاط المرخص به (صناعي، تخزين...) قرار من الإدارة المسؤولة عن المناطق الحرة؛ ويقتصر النشاط فيها على المشروع المرخص به قرار إنشائها<sup>3</sup>.

### ج- المناطق الحرة التي تشمل مدناً بأكملها:

يكون إنشائها مراعاة لظروف معينة مثل طبيعة النشاط مما يقتضي مزاولته في منطقة حرة خاصة على البحر مباشرة أو نظراً لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة وفي هذه الحالة تعامل جميع منافذ هذه المدينة كأنها بوابات للمنطقة الحرة، ولا يتم إنشاء مثل هذا النوع من المناطق الحرة إلا في حالة توافر ظروف

<sup>1</sup> الزين منصور: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 240

<sup>2</sup> محمد عمي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص 86

<sup>3</sup> عادل طريح، مرجع سابق، ص 14

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

معينة مثل طبيعة النشاط في هذه المدينة وهو مكمل لبعضه البعض وفي نفس الوقت لم يتم تجهيز منطقة حرة عامة وهو ما حدث داخل مدينة بور سعيد وذلك قبل الانتهاء من كافة تجهيزات المنطقة الحرة العامة، واستمر هذا الوضع حتى نهاية السبعينيات، ولكن الآن تعتبر مدينة بورسعيد مدينة حرة وبداخلها منطقة حرة عامة بها أسوار، لها منافذ تفتح داخل المدينة.

غالبا ما يتم إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة وفقا لظروف تتعلق بسعي الدولة المضيفة لتطوير مدينة معينة وتحويلها إلى مركز تجاري أو صناعي، ووفقا لهذا النظام تقوم الدولة المضيفة بالتعامل مع مداخل ومخارج المدينة على أنها بوابات للمنطقة الحرة حيث يتم التعامل مع الصادرات والواردات فيها على أنها قادمة من وإلى الدولة المضيفة، ولا تنشأ الدول هذا النوع من المناطق الحرة إلا بتوافر شروط معينة كتكامل مجمل الأنشطة الاستثمارية في المدينة مع بعضها البعض<sup>1</sup>.

### ثانيا: تقسيم المناطق الحرة من حيث طبيعة النشاط

يتم تحديد نوع المنطقة الحرة بناء على النشاط الذي تختص به كل منطقة، فنجد أن هناك مناطق خاصة بالنشاط التجاري وتخزين السلع كما نجد منطقة أخرى ينحصر نشاطها على تصنيع منتجات مخصصة للتصدير والاستهلاك المحلي وهناك مناطق مخصصة للخدمات المصرفية وبنوك الأعمال... الخ إلا أن السائد في الوقت الراهن أنه يتم مزاوله كل الأنشطة مجتمعة في معظم المناطق الحرة في الدول المضيفة دون أن ينحصر نشاطها في نوع معين بذاته.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقسيم المناطق الحرة بحسب طبيعة نشاطها إلى الأنواع التالية:

#### أ\_ المناطق الحرة التجارية:

هذا النوع من المناطق هو الأقدم من حيث النشأة التاريخية حيث ارتبط بالتجارة، ويعرفها البنك العالمي بأنها: "هي مساحة أو موقع محدد، غالبا يتواجد داخل أو بالقرب من ميناء أو مطار، حيث أن التبادلات التجارية مع باقي العالم مرخصة وبدون قيود فالبضائع يمكن لها أن تدخل المنطقة دون أن تطبق عليها حقوق الجمارك ويمكن أن تخزن لفترات متغيرة وعند الحاجة يعاد تخزينها، وفي حالة دخول السلع من المنطقة الحرة إلى داخل البلد المضيف فإنها تخضع للحقوق والرسوم الجمركية المعمول بها"<sup>2</sup>.

وتعد أهم العمليات الجارية داخل المنطقة الحرة التجارية هي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> عبد الرحمان محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 14، ص 13

<sup>2</sup> Walid AYADI : Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques), Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Québec à Montréal, Canada, 2009, P 09. Université du

<sup>3</sup> \_مراد محمودي، مرجع سابق، ص 46، 47

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

✓ **التخزين:** ويتم فيه الاحتفاظ بالسلع التي يتم استيرادها من داخل الدولة أو خارجها طيلة المدة اللازمة لذلك، دون أداء أو دفع أي رسوم جمركية عليها.

✓ **الفحص:** ويتم فيه هذه العملية فحص السلع ومعاينتها للتحقق من سلامتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة دون أن يتطلب ذلك أداء أو دفع رسوم جمركية عليها.

✓ **التحويل:** ويقصد به أن السلع الداخلة للمنطقة تخضع لسلسلة من العمليات منها: التنظيف، إعادة التعبئة، التغليف، الفرز، وهذا دون المساس بجوهر السلع.

✓ **التصدير:** وهي أن البضائع أو السلع الموجودة في المناطق الحرة التجارية موجهة للتصدير إما للأسواق الدولية، أو في اتجاه السوق المحلي، وتخضع هذه السلع لنفس إجراءات التي تعامل بها السلع المستوردة من الخارج.

وتعد المناطق الحرة التجارية من أقدم نماذج المناطق الحرة وتهدف إلى التصدير أو إعادة التصدير حيث تستعملها الشركات الكبرى كمركز لتوزيع بضائعها المصنعة إلى البلد الأم وغالباً ما يكون موقع هذه المناطق في إطار ميناء بحري أو جوي أو بالقرب منه بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد<sup>1</sup>. وتأخذ المناطق الحرة التجارية عدة أشكال هي:

❖ **الميناء الحر:** وهو أقدم نموذج للمناطق الحرة التجارية ويعرف لوروا باسكال الميناء الحر بمنطقة حرة تنشأ داخل ميناء بحري يشتمل على مخازن أو مصانع صغيرة في بعض الأحيان لخدمة الميناء، وكان الهدف منها قديماً هو تخزين البضائع وإعادة شحنها دون دفع ضرائب أو رسوم جمركية عليها، وفي الوقت الحاضر تمتد المنطقة الحرة بالميناء لتشمل المدينة التي يقع بها الميناء بأكملها وتعتبر المدينة في هذه الحالة ميناء حر حيث لا تخضع المعاملات التجارية بها -سواء كانت الأفراد أو الشركات- للرسوم الجمركية أو الضرائب<sup>2</sup>.

❖ **المخازن الحرة:** يتميز هذا النوع من المخازن بإمكانيات عمل تتعدى عملية الشحن والتخزين البسيطة إلى عمليات تسمح بتقويم المركبات المخزنة في المنطقة الحرة؛ بدون الأخذ بعين الاعتبار الحقوق والرسوم الجمركية، وذلك لفترات زمنية غير محددة<sup>3</sup>.

❖ **مناطق التجارة الخارجية:** وهي مناطق يمارس فيها النشاط الصناعي والتجاري في آن واحد ويعود نشأة هذه المناطق لسنة 1934 حيث صدر قانون مناطق التجارة الخارجية؛ وتتميز عن سابقتها بأنه يمكن إجراء العمليات التالية: معاينة وتجريب واستعمال البضائع، معالجة وتغيير العلامات التجارية للبضائع، إضافة إلى عملياتها التقليدية المتمثلة في التخزين والبيع، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع

<sup>1</sup> عبد الرحمان محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 263

<sup>3</sup> Philippe FORTIN : La pratique du commerce international, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, P 240. 2005,

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

إقامة المصنعين لإقناع واضعي السياسات الاقتصادية بالآثار الاقتصادية الإيجابية لها ممثلة في خلق فرص عمالة جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة في أمريكا<sup>1</sup>.

### ب المناطق الحرة الصناعية:

ترجع نشأة أول منطقة حرة من هذا النوع إلى منطقة شانون في أيرلندا عام 1958؛ وهي عبارة عن قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية؛ لها الحق في استيراد مواد الاستثمار من معدات ومواد أولية ضرورية لعملية الإنتاج؛ ومن ثم تصبح هذه المنطقة عبارة عن مستودع كبير محروس من طرف مصلحة الجمارك يجمع تحت رايته المناطق ذات الوجهة الصناعية، وتشمل العمليات الصناعية إجراء تعديلات جوهرية في المواد أو السلع، بحث يعاد تصديرها أو سحب جزء منها إلى داخل الدولة بعد استيفاء الإجراءات الجمركية عليها<sup>2</sup>. ويمكن أن تأخذ المناطق الحرة الصناعية عدة صور أهمها:

### ❖ المناطق الحرة للصناعات التصديرية:

وتعرف حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) بأنها "منطقة صناعية متخصصة صغيرة نسبياً تقع جغرافياً وإدارياً خارج النطاق الجمركي للدولة وتستقطب ويتركز فيها أساساً الإنتاج الصناعي الموجه للتصدير، وتزود المباني والخدمات لتحويل المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة المستوردة غالباً من الخارج إلى منتجات نهائية صالحة للتصدير للخارج وإن كان من الممكن أحياناً أن توجه جزئياً للسوق المحلية بشرط أن يدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة، ويطبق بالمنطقة نظام متكامل من الحوافز كعنصر جذب للمستثمرين<sup>3</sup>. وتختلف التسهيلات والمزايا التي تقدمها المنطقة الحرة الصناعية للتصدير من دولة لأخرى وفقاً للأولويات والأهداف المراد تحقيقها، ومرحلة التنمية التي تمر بها الدول<sup>4</sup>.

### ❖ مناطق المؤسسات:

وتعتبر مناطق المؤسسات (الاستثمار) من الأشكال الحديثة للمناطق الحرة وقد اقترح حلاً لأول مرة في بريطانيا عام 1977 من طرف البروفيسور "بيتر هال"<sup>5</sup>، حيث أقامت الحكومة البريطانية ثلاثة عشر منطقة في المناطق الراكدة اقتصادياً (الحضرية والريفية)،

<sup>1</sup> Philippe FORTIN : *La pratique du commerce international*, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005, P 240

<sup>2</sup> محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 91

<sup>3</sup> Rapport ، Xiaolan FU et Yuning GAO: *Les zones franches d'exportation en Chine (une étude)*

Genève, Suisse, 31 Octobre 2007, P 03·Bureau International du Travail (BIT) présenté au

<sup>4</sup> راجيش شندرا: *التصنيع والتنمية في العالم الثالث*، ترجمة محمد محمود عمار، مطبعة المعرفة، مصر، 1994، ص 101

<sup>5</sup> \_Frédéric BEAUREGAD : *Les zones franches et le développement régional*, Direction de la recherche parlementaire, Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003, P 05.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

وفي الفترة من عام 1984-1 أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من مائتي منطقة وذلك بموجب قانون إنشاء مناطق الاستثمار الصادر عام 1980 حيث منح القانون حوافر مختلفة للاستثمارات التي تستقر بالمناطق التي ينتشر بها الفقر والبطالة ومؤشرات التخلف الأخرى ويسيطر على هذه المناطق في هذه المناطق خليط من الأنشطة التجارية والصناعية، وتتمثل الحوافر التي تتمتع بها الاستثمارات في هذه المناطق في الإعفاءات الضريبية على أرباحها وتخفيف الإجراءات أكثر من الإعفاءات الجمركية ويتمثل العائد الاقتصادي للدولة في هذه المناطق في تحقيق التنمية الإقليمية بالمناطق المتخلفة اقتصاديا وتنمية العمالة، ويتميز هذا النوع من المؤسسات بأن إنتاجها ليس موجها في الأساس للتصدير للخارج بل هو مخصص للسوق المحلية<sup>1</sup>.

### ج المناطق الحرة للخدمات

وهي مناطق حرة تقام فيها المشروعات الاستثمارية التي تزاوّل الأنشطة المتعلقة بأعمال النقل بكافة أشكاله وكذا الأعمال المصرفية والتأمين وأي خدمات أخرى تحتاج إليها مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية الأخرى داخل الدولة، وقد تعددت الأشكال والصور التي تندرج تحت هذا النوع من المناطق الحرة ويمكن حصر أهمها في نوعين هما المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة الجبائية<sup>2</sup>.  
تعددت أشكال وصور هذا النوع من المناطق الحرة وهي:

### ✓ المناطق الحرة المصرفية:

وتعرف بأنها "مساحة محددة جغرافيا، أين البنوك بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف"<sup>3</sup> حيث تحولت حاليا لمراكز مالية لها شهرة عالمية مثل سنغافورة، وتقوم بقبول الإيداعات وتقديم القروض وفق أسهل الإجراءات، فهي 'تنحصر على منطقة معينة أو مدينة أو قد تمتد لتشمل الدولة بأكملها، ويطلق عليها أحيانا المراكز المالية أو تسهيلات البنوك الخارجية وظهر هذا النوع من المناطق الحرة خلال عقدي الستينات والسبعينات؛ فمع نمو نشاط سوق المال الأوروبي الخاص ووجود فوائض ضخمة من العملات الحرة غير المقيمة (رؤوس الأموال غير المقيمين) أصبحت كل من سنغافورة، بنما والباهاما مناطق مصرفية حرة على مستوى العالم، كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة مصرفية في نيويورك، وقد تكتسب معاملات مصرفية معينة مثل إيداعات النقد الأجنبي، كما تقوم المؤسسات المالية بهذه المناطق بتقديم القروض وتعفى الأنشطة المصرفية

<sup>1</sup> \_ Pascal Larot et Thierry SCHWOB, Op, Cit, P15

<sup>2</sup> محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص 94

<sup>3</sup> \_ مراد محمودي، مرجع سابق، ص 64

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

من قيود التعامل بالنقد الأجنبي والحد الأقصى لمدفوعات الفوائد الدائنة بالإضافة إلى تخفيف أو إلغاء الرقابة على النقد.<sup>1</sup> وتقدم هذه المناطق حرية التعامل على مستويين:<sup>2</sup>

المستوى الأول تنظيمي وهيكلية: العمل خارج النظام البنكي للبلد من ناحية القيود والقواعد، فتمتع البنوك داخل المنطقة الحرة البنكية بامتيازات عديدة كالإعفاء من ضرورة توفر احتياطي معين من الأصول وغياب المراقبة التقليدية كتأطير القروض واحترام نسب التسيير.

المستوى الثاني جبائي: عدم فرض الضرائب غير المباشرة؛ وتخفيض الضرائب على الأرباح.

### ✓ المناطق الحرة للتأمين:

وهي مناطق تعمل بنفس الأنظمة التي تسيير عليها المناطق الحرة المصرفية، وتستفيد كغيرها من المناطق الحرة من التسهيلات والحوافز الجمركية والإدارية التي تقدمها الدول المضيفة، وأولى مناطق التأمين الحرة في العالم عرفت بالولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك، وفي بريطانيا بلندن سنة 1980، ويوجه نشاط هذه المناطق نحو تأمين أخطار المشروعات الكبرى، وتتميز عملياتها بالضخامة والسرية الفعالية.<sup>3</sup>

### ✓ المناطق الحرة الإعلامية:

وهي مناطق يتم بداخلها إنتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج التلفزيونية، ومن بين البلدان السباق في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر وسوريا.<sup>4</sup>

### ✓ المناطق الحرة التكنولوجية:

وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات (الإنترنت، البيانات)، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، مثل تصميم برامج الحاسوب، معالجة البيانات، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التسهيلات التقنية وتوفير المعدات الإلكترونية المتطورة، كما تضمن للمستثمرين فيها حقوق التأليف وبراءة الاختراع، وتعد منطقة دبي للإنترنت هي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الإلكترونية.<sup>5</sup>

### ✓ المناطق الحرة المتعددة التخصصات:

وتسمى أيضا بمجمعات الأعمال الحرة؛ ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط

<sup>1</sup> Boris GOMBAC, Op. Cita, P 48.

<sup>2</sup> نادية حسان: أسباب فشل القرار 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية الجزائرية في مجال الاستثمار (مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص150.

<sup>3</sup> محمد علي عوض الحرازي، مرجع سابق، ص 95

<sup>4</sup> فضيلة عابد: اقتصاديات المناطق الحرة في سورية (دراسة تحليلية تطبيقية - مقارنة الوضع الراهن والمقترحات)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (30) العدد 03، سورية، 2008، ص 1

<sup>5</sup> جاسم محمد جرجيس ومجدي زيادة: واقع صناعة تكنولوجيا المعلومات في إمارة دبي، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات، 2002، ص 08.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

الصناعي والمعارض والنشاط الخدمي، شركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية وبالإضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفزيوني والإعلامي والانترنت، وخدمات النقل البحري من الشحن والحاويات وخدمات التجارة الخارجية؛ حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة مثال ذلك المنطقة الحرة في بودنج بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: الفرق بين المناطق الحرة والنظم المشابهة لها

يقارب مصطلح وعمل بعض المفاهيم والأنظمة الأخرى المشابهة للمناطق الحرة في بعض الجوانب، كما يختلف معها في جوانب أخرى ومن هذه المفاهيم والأنظمة:

- الأسواق الحرة
- الجنات الضريبية
- مناطق التجارة الحرة

ويمكن الوصول إلى نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها من خلال ما يلي:

### أولاً: المناطق الحرة والأسواق الحرة

الأسواق الحرة هي المكان الذي تباع فيه السلع الاستهلاكية تامة الصنع للأشخاص العابرين للمطارات والموانئ بين الدول المختلفة سواء كانت سلعا محلية أو أجنبية بهدف امتصاص العملات الصعبة من هؤلاء الأشخاص ولتنشيط التجارة وبالطبع يتم تعليق استيفاء الرسوم الجمركية عليها<sup>2</sup>.

وتكمن أوجه الاختلاف بين المناطق الحرة والأسواق الحرة فيما يلي:

- ✓ يجري عرض السلع في هذه الأسواق دون إدخال أي عمليات عليها كإعادة التغليف أو التعبئة أو الفحص، وغيرها من العمليات التي تتم في المناطق الحرة.
- ✓ يتم بيع السلع في الأسواق الحرة في حدود الكميات الكافية للاستهلاك الشخصي فقط وليس لغرض التسويق التجاري الذي يتم بكميات كبيرة في المناطق الحرة.
- ✓ تنشأ معظم الأسواق الحرة في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط، في حين أن المناطق الحرة يمكن أن تنشأ بالإضافة لتلك الأماكن في مواقع بعيدة عنها كما يمكن أن تشمل مدنا بأكملها.
- ✓ هدف الأسواق الحرة الرئيسي هو العمل على امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين منها، والى تنشيط السياحة والحركة التجارية في حين أن أهداف المناطق الحرة واسعة ومتعددة يمكن

<sup>1</sup> أسعد محمد السعدون: المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها، مقال منشور على موقع:

<https://web.archive.org/web/20120606081945/http://asharqiaforum.com/t147.html>

<sup>2</sup> خالد عليان سليمان، علي أحمد المشاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 112، 111

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

أن تشمل توفير فرص عمل وزيادة الصادرات وجذب التكنولوجيا وتوفير متحصلات من العملات الصعبة للدولة...إلخ

### ثانياً: المناطق الحرة والجنات الضريبية

في هذا الصدد سنحاول التمييز بين المناطق الحرة المالية والجنات الضريبية على اعتبار أن كلاهما ينصب نشاطها على المجال المالي وفي هذا المستوى نجد قليلاً من الباحثين ممن يقيمون نوعاً من التمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية فهم يركزون على جانب واحد وهو المتعلق بالتشريع الضريبي للحكم على منطقة معينة أو دولة ما بكونها جنة ضريبية دون إعطاء أي اهتمام إلى نوعية العمليات المقامة داخل المنطقة الحرة وكذا طبيعة الفاعلين فيها، مع العلم أن الدول لا تدخر جهداً في تنويع الطرق والوسائل قصد جذب رؤوس الأموال.

في الواقع هناك من الجوانب المشتركة التي تؤدي إلى اختلاط أمر المنطقة المالية الحرة بالجنة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد على نفس المعايير التي تركز عليها المنطقة المالية الحرة، خصوصاً أنها تمنح الليونة الضريبية و السر البنكي وشبكة جيدة للاتصال بالإضافة للاستقرار السياسي، إلا أن الغاية الأساسية من الجنات الضريبية المرتفعة ليس القيام بنشاط مغاير وإنما الاستفادة من الانخفاض في الضرائب، مع العلم أن هناك العديد من المراكز المالية الحرة تفرض اقتطاعات ضريبية على المداخل والأرباح وبنسب ضعيفة، وهكذا تعتبر الجنة الضريبية مأوى يمكن للأجانب أن يحققوا فيه أرباحاً هامة والمحافظة على موجوداتهم دون أن تفرض عليهم ضرائب مرتفعة لكن تبقى أهم نقطة للتمييز بين المنطقة المالية الحرة والجنة الضريبية تتمثل في البحث في طبيعة العمليات المتداولة داخل كل منهم أو الغرض منها، وذلك لأن مستعملي الجنات الضريبية سواء كانوا أفراد أو شركات يسعون من وراء ذلك إلى التقليل من نفقاتهم الضريبية حيث يعملون على جعل جزء من أرباحهم وممتلكاتهم يخضع لضريبة أقل بكثير عما هو معمول به في الموطن الأصلي، ومن هذا المنطق يدخل هذا النشاط ضمن خصوصيات الجنات الضريبية في حين أن العمليات التي تقام داخل المناطق المالية الحرة تكون لها نهايات وأبعاد تجارية محصنة يرجى من ورائها تمويل الصادرات وبعض الأنشطة الاقتصادية؛ كما أن العمليات في الجنات الضريبية تكون وهمية وتشكل هذه الجنات مناطق تسجيل أكثر من مناطق وظيفية وتستعمل في الأساس في تبييض أموال التهريب. والجانب الثاني في عملية التمييز يتمثل في كون المقاولات والمؤسسات المالية في المناطق الحرة متواجدين مادياً وحاضرين فيها أي يمكن معرفتهم في الوقت الذي لا يمكن التعرف على هؤلاء الأشخاص داخل الجنات الضريبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> \_ مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعقد، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد

المالك السعدي، المغرب، 2008 م، ص 37 ص 36

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### ثالثاً: المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة

مناطق التجارة الحرة هي شكل من أشكال التكتل الاقتصادي الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر، يتم في إطارها إزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة والسلع بين هذه الدول بهدف زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في هذا التكتل، وتتوزع مناطق التجارة الحرة في مناطق كثيرة من العالم من أهمها منطقة التجارة الحرة المعروفة باسم (الإفتا) التي أنشأت عام 1960م وتضم عدد من دول جنوب شرق آسيا (إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، سنغافورة، بروناي)، وكذلك منطقة (النافتا) التي أنشأت في أمريكا الشمالية عام 1960م وتضم كلا من (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و المكسيك). وبهذا المفهوم تتضح أوجه الفرق بين المناطق الحرة كنظام جمركي خاص ومناطق التجارة الحرة كنظام سياسي ذي أبعاد اقتصادية، كما أن الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين من جميع دول العالم باستثناء الدول التي ينص على مقاطعتها كدولة إسرائيل بالنسبة للمناطق العربية، في حين أنه في مناطق التجارة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الأشخاص الذين ينتمون للدول الأعضاء فيها<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: التشريعات المالية والاقتصادية للاستثمار في المناطق الحرة

من أجل تحقيق التنمية في الدول المضيفة تقوم هذه الأخيرة بتوفير الجو المناسب للاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك عن طريق توفير مجموعة من التشريعات التنظيمية والمالية.

### المطلب الأول: الإطار التنظيمي للمناطق الحرة

إن مسؤولية التسيير والسهر على المناطق الحرة لا تخرج في غالب الأحيان عن ثلاثة أجهزة وهي:

#### أولاً: الوزارة الوصية

إن اختيار الوزارة الوصية يرتبط بنوع المنطقة الحرة فمثلا المناطق الحرة المالية تخضع لوزارة المالية والمناطق الحرة الصناعية تخضع لوصاية وزارة الصناعة وهكذا وبصفة عامة فإن مسؤوليات الوزارة الوصية تتمثل في:

✚ إعداد المقترحات التشريعية والقانونية لإدارة هذه المناطق وادخال تعديلات عليها كلما دعت الضرورة لذلك.

✚ الدفاع عن مصالح المنطقة لدى باقي السلطات الحكومية

✚ ممارسة السلطة العامة للمراقبة والحراسة.

✚ نقل التوجيهات الحكومية.

<sup>1</sup> \_ محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره، ص104.

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### ثانياً: السلطة المركزية

وقد تستند مهمة التسيير إلى إدارة داخل وزارة معينة ذات كفاءة مالية اقتصادية أو مؤسسة عمومية، وتتحدد مسؤولية السلطة المركزية في ضمان الوصاية على أجهزة تسيير المناطق الحرة والقيام بالتحكم في خلافت الشركات والمستثمرين وكذا اعتماد وقبول مشاريع الاستثمار وأيضا اقتراح التحسينات والتعديلات التي تراها مناسبة لهذه المناطق.

### ثالثاً: هيئة التسيير

في هذا الإطار يمكن أن يمنح التدبير إلى مؤسسة عامة أو إلى شخصية ذات امتياز ويمكن أن تكون مهام جهاز التسيير على الشكل التالي:

✚ تعريف وتطبيق سياسات المناطق الحرة عن طريق رسائل إعلانية وإعلامية

✚ خلق إدارة لمراقبة واستغلال المخازن.

✚ الالتزام بتشغيل أراضي المنطقة.

✚ شرطة عامة للمنطقة.

فالنسبة للتسيير من طرف مؤسسة عامة، فإن الأمر يتعلق بخلق كيان له شخصية قانونية واستقلال مالي تحت وصاية السلطة العمومية التي يعهد إليها بتسيير إدارة المنطقة الحرة، ونظام التسيير هذا تم اتباعه من طرف عدة دول مثل جمهورية مصر العربية بموجب قانون رقم 43 لسنة 1974م المعدل بقانون 32 سنة 1977م فإن تسيير كل منطقة حرة يتم من طرف مجلس إداري يتم اختيار أعضائه من طرف مجلس إدارة السلطات العامة للمناطق الحرة التي تمثل شخص معنوي تابع لوزارة الاقتصاد والتعاونية الاقتصادية. أما بالنسبة لتسيير المناطق الحرة من طرف شخصية خاصة تحت نظام الامتياز نورد المثال المتعلق بالمغرب فالقانون المغربي يسمح بتفويض بعض التسهيلات للأشخاص الخاصة ذات امتياز والتي تعمل على السهر على شؤون المناطق الحرة كما جاء به الظهير المتعلق بالمناطق الحرة لطنجة سنة 1961 رقم 1-61-426 ينص في المادة 15 منه "أن تسيير المناطق الحرة يمكن أن يمنح سواء للمؤسسات العامة أو الخاصة.

### المطلب الثاني: حوافز ومزايا الاستثمار في المناطق الحرة

#### أولاً: حوافز الاستثمار في المناطق الحرة

تتفاوت الحوافز والمزايا التي توفرها المناطق الحرة بين دولة وأخرى ومن الحوافز الهامة التي توفر للمستثمرين والتجار والمتعاملين ما يلي<sup>1</sup>:

✓ الإعفاء من الضرائب على استيراد المواد الأولية والبضائع الأخرى شبه المصنعة.

✓ توفير البنية الأساسية والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء واتصالات.

<sup>1</sup> \_ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2007م ص412-413

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

- ✓ الإعفاء من الضرائب على الإيرادات ورأس المال.
- ✓ توفير جهاز إداري يتولى إنجاز ومتابعة كافة الإجراءات الفنية والتنظيمية للاستثمار والتجارة في المناطق الحرة، خاصة تلك الإجراءات المتعلقة بالحكومة.
- ✓ توفير العمالة اللازمة من مختلف التخصصات للصناعات والشركات التجارية المتواجدة بالمنطقة<sup>1</sup>.

ويُلخص الجدول التالي الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض البلدان:

### الجدول رقم 03: الحوافز التي توفرها المناطق الحرة في بعض الدول

البلد	الإعفاء الجمركي	الإعفاء الضريبي	أخرى
دولة الامارات العربية المتحدة (منطقة جبل علي)	لا رسوم جمركية على الواردات والصادرات	إعفاء كامل لمدة 15 سنة قابلة للتجديد في نفس المدة بما فيها الضريبة على الدخل والشركات والأراضي	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة 100%
إيران	إعفاء كافة البضاعة الواردة من الرسوم الجمركية ورسوم الفوائد التجارية	إعفاء كامل من كل أنواع الضرائب للسنوات 15 الأولى	حرية تحويل الأرباح الصافية ورأس المال إلى الخارج
المملكة الأردنية الهاشمية	لا رسوم جمركية على الاستثمارات أو الواردات أو الصادرات الداخلة أو الخارجة من المنطقة الحرة	إعفاء كامل من الضرائب	حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ولا ضرائب أو رسوم عليها
الجمهورية العربية السورية	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من كافة الضرائب	حرية تحويل رأس المال الأجنبي المستثمر وأرباحه إلى الخارج أو عند إدخال رأس أو الأرباح
لبنان	إعفاء كامل من الرسوم الجمركية	إعفاء كامل من الضرائب على الشركات لمدة 15 سنة	إعفاء الموظفين الأجانب من الضرائب ومنح المستثمرين الأجانب إمكانية التملك داخل المنطقة الحرة بسبة 100%

المصدر: علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 413-414

<sup>1</sup> علي عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 212

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

### ثانياً: مزايا الاستثمار في المناطق الحرة

تقدم المناطق الحرة العديد من المزايا للدول حيث تتفاوت من دولة لأخرى ومن بينها نذكر ما يلي<sup>1</sup> :

- ✚ حرية اختيار مجال الاستثمار.
- ✚ عدم وجود قيود على جنسية رأس المال حيث يمكن لرأس المال أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمارات في مشروعات المناطق الحرة.
- ✚ عدم وجود حدود لحجم رأس المال يترك للقانون الحرية في تحديد حجم رأس المال المستثمر لأصحاب المشروع في ضوء حجم وطبيعة المشروع وطاقته الإنتاجية المقدر.
- ✚ حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.
- ✚ حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر وإعادة تصديره.
- ✚ حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي
- ✚ حرية التشغيل لحساب الغير لاستغلال ما لديها من طاقات فائضة.
- ✚ حرية تحديد الأسعار والمنتجات وتحديد نسبة الأرباح.
- ✚ معاملة السلع والبضائع المصدرة لمشروعات المناطق الحرة من داخل البلاد معاملة السلع والبضائع المصدرة للخارج.
- ✚ يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات في الإقامة كما يمنح العاملون الأجانب تصاريح إقامة بناء على طلب المشروع.

### المطلب الثالث: ضمانات الاستثمار في المناطق الحرة

تتعرض المشروعات الاستثمارية في الدول المضيفة إلى مخاطر محتملة ناتجة عن الإجراءات التي تتخذها حكومات هذه الدول، ومن أجل تفادي هذه المخاطر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية تسعى الدول جاهدة للحد من هذه المخاطر وطمأنة المستثمرين على أموالهم ومشروعاتهم وذلك عن طريق تقديم ضمانات مختلفة أهمها<sup>2</sup>:

#### أولاً: الضمانات الموضوعية

تشمل الضمانات الموضوعية للاستثمار تعهد الدولة المضيفة بحماية الاستثمارات الأجنبية فيها، وذلك بالنص في تشريعاتها على صيانة رؤوس أموال هذه الاستثمارات وأرباحه أو ضمان حق تحويلها إلى خارج الدولة بكل حرية، وكذلك عدم التعرض لها بأي من إجراءات نزع الملكية أو التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة، ويجب أن تعكس هذه التشريعات كذلك مراعاة الدولة المضيفة لمصالح المستثمرين فيها سواء من حيث حماية مشروعاتهم أو تمكينهم من الأرباح الناتجة عنها.

<sup>1</sup> محمد نبيل محمد الجداوي، المناطق الحرة في مصر، (النشأة، التطور، الأهمية)، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وإدارة المناطق الحرة، مصر، ص23-24

<sup>2</sup> محمد عمي عوض الحزاري، مرجع سبق ذكره، ص125-127

## الفصل الأول: أساسيات المناطق الحرة

وبالرغم من توفر هذه الضمانات في الكثير من الدول المضيفة إلا أنه في الغالب لا تتحقق معها الطمأنينة الكاملة للمستثمرين، نظرا لإمكانية أن يتعارض النص عليها في القوانين ذات العلاقة بنصوص دستورية تعطي الحق للدولة في التأميم والمصادرة بحجة المصلحة العامة وبمقابل تعويض، بالإضافة إلى إمكانية قيام الدولة بتعديل تشريعاتها في أي وقت ممكن وفقا لأي متغيرات يظل قائم أو معترفا به دون اعتراض، وهو الأمر الذي يترتب عليه بقاء حق الدولة في التأميم بوصفه حقا سياديا وفقا لقواعد القانون الدولي.

بالإضافة إلى هذه الضمانات تقوم بعض الدول - في إطار سعيها لتحقيق قدر أكبر من الأمان والحماية للاستثمارات المحلية والأجنبية- بإبرام معاهدات مع الدول التي ينتمي إليها المستثمرون، وهذه الوسيلة غالبا ما ترتبط بضمان آخر توفره دولة المستثمر عن طريق مؤسسات ضمان خاصة.

### ثانيا: الضمانات الإجرائية

الضمانات الإجرائية هي تلك التي يتم بموجبها السماح للمستثمر الأجنبي باللجوء للقانون الداخلي أ القانون الدولي لحماية حقوقه واستثماراته عن طريق هيئة قضائية خاصة ومحايدة تتولى النظر في المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة.

من أجل تأكيد الحماية والأمان يفضل بعض المستثمرين إبرام اتفاقية مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها مع الدولة المضيفة لاستثماراتهم» تتضمن النص على إحالة أي نزاع قد ينشأ معها إلى هيئات تحكيم خاصة يتم تحديدها في الاتفاقية التي يمكن أن يتم توقيعها أيضا مع الدولة التي ينتمي إليها المستثمر أو الاتفاق على إحالة النزاع على مراكز دولية لتسوية منازعات الاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> \_ علي عباس مرجع سبق ذكره ص220

### خلاصة الفصل:

إن المناطق الحرة ليست حديثة النشأة بل كانت منذ القديم ولكن تطورت وازدادت أهميتها لكونها وسيلة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول، وتتعدد وتختلف تعريف ومصطلحات المناطق الحرة بحسب الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي تمارس فيها ويمكن تعريفها عموماً على أنها جزء محدود من أرض دولة يكون مفصولاً جمركياً ولا تسري عليه قوانين وأحكام التجارة الخارجية النافذة في البلد وتتميز هذه المناطق بالعديد من الأنواع لكنها تختلف من حيث تقسيمها. ومن أجل نجاح هذه المناطق لابد من أن تتميز بمجموعة من المقومات والعوامل التي تساعد في أداء نشاطها كما تقوم بتقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين من أجل تشجيع الاستثمار داخل هذه المناطق.

# الفصل الثاني

علاقة المناطق الحرة بالنمو  
الاقتصادي

### تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أساسي لأي سياسة اقتصادية كانت ومؤشرا على نجاحها لأنه يقيس معدل أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة معينة، وقد أدى نجاح تجارب النمو لدول جنوب شرق آسيا إلى زيادة اهتمام العديد من الاقتصاديين على مستوى العالم بتحليل وتقييم هذه التجارب وذلك بتحديد أهم العوامل المتحكمة في النمو والمحددة لاستدامته مما أدى إلى انقلاب العديد من المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي

وقد أجمعت معظم الدراسات والنظريات التي خاضت الأسباب المؤدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي على الدور الرئيسي الذي تلعبه المناطق الحرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل من خلال زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وعلى هذا الأساس تم معالجة هذا الفصل في ثلاثة مباحث أساسية:

**المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي**

**المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي**

**المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي**

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في المجال الاقتصادي وأصبحت من أهم المواضيع في القرن العشرين، وفي هذا المبحث سنقوم بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى محدداته وطرق قياسه.

#### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

##### أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولتوضيح هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على<sup>1</sup>:

✓ أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيراً ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمواً اقتصادياً.

وعلى ذلك فإن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكان}$$

✓ أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست نقدية بل أن تكون زيادة حقيقية.

✓ أن تكون الزيادة التي تتحقق في الدخل على المدى الطويل ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها

##### ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

هنالك عدة أنواع للنمو الاقتصادي منها<sup>2</sup>:

**النمو الطبيعي:** هو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكون في السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الناشر الإسكندرية، 2000، ص 51-54

<sup>2</sup> محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 8

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

**النمو العابر أو غير المستقر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية.

**النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات التخطيط الشامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

### ثالثا: خصائص النمو الاقتصادي

وتتمثل خصائص النمو في<sup>3</sup>:

- ✓ النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- ✓ يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر سهولة.
- ✓ النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- ✓ يلعب النمو الاقتصادي دورا ذو أهمية خاصة في الأمن الوطني.

### المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، أي تلك العوامل التي تعمل على إحداث النمو من

أهمها ما يلي:

#### أولا: رأس المال المادي

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار وحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبنى التحتية كالطرق والمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية، أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب، وهذا الأمر يتطلب سياسات حكومية كفؤة اتجاه الاستثمار وتشجيعه

<sup>3</sup> خبابة عبد المالك، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014م، ص 16-17

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

### ثانياً: رأس المال البشري

ويعتبر رأس المال البشري أو الاستثمار البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري ومن ناحية أخرى فإن أهم عنصر في تكوين رأس المال البشري هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي، حيث يشكل ذلك مصدراً رئيسياً للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي. وبالتالي يمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي، حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية، ومن هذا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية، والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الفنية الأساسية، وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة ومجموع هذه المهارات يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>4</sup>.

### ثالثاً: مستوى التقدم التكنولوجي

هذا العامل من أهم العوامل النوعية التي تحدد معدل النمو الاقتصادي في أي بلد، وجوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي وأدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج وبالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الحديثة الأثر الكبير في إنجاز التحسينات السالفة الذكر، والمعرفة الفنية والتقدم التكنولوجي يجب أن لا يتم حصرها في جانب واحد معين بل يجب أن يمتد أثرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويق وغير ذلك من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته<sup>5</sup>.

### رابعاً: التخصص وتقسيم العمل

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى بها آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدئاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الاقتصادية (تحليل جزئي وكي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 469-470

<sup>5</sup> علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 44

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث وذلك بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وبازدياد حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج<sup>6</sup>.

**خامسا: عوامل بيئية**

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

### **المطلب الثالث: مقياس النمو الاقتصادي**

بما أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الحقيقي وكذا في متوسط الدخل الفردي، فإن قياسه يكون عبر

المؤشرات التالية<sup>7</sup>:

#### **أولاً: الناتج الحقيقي**

يشير إلى الكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة مقومة بالأسعار الثابتة وهو أساس لقياس معدل النمو الاقتصادي، وهذا الأخير الذي يمثل التغير في الناتج الحقيقي بين الفترتين مقسوما على الناتج الإجمالي للفترة الأساسية المنسوب إليها القياس، إلا أن هذا المقياس رفضه البعض ذلك لأن زيادة الدخل قد يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية، فزيادة الدخل القومي لا يعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر، ونقصه لا يعني انكماشاً اقتصادياً عند انخفاض عدد السكان بمعدل أكبر.

#### **ثانياً: متوسط الدخل (الدخل الفردي)**

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداماً وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، الأول يسمى معدل النمو البسيط والثاني يسمى

معدل النمو المركب.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 45

<sup>7</sup> الطيب الأمين محمد عضوي وآخرون، محددات النمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1978،

2010م)، بحث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، قسم الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، السودان، 2016 ص 5-6

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

❖ **معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى وتتمثل صيغته فيما يلي:

$$CM_s = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \quad (1)$$

حيث:

- $CM_s$ : معدل النمو البسيط
- $Y_t$ : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t
- $Y_{t-1}$ : متوسط الدخل الحقيقي في السنة t-1

❖ **معدل النمو المركب:** يقيس معدل النمو السنوي للدخل المتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً وتوجد طريقتان لحسابه طريقة نقطتين وطريقة الانحدار<sup>8</sup>

- طريقة النقطتين لديها الصيغة:

$$CM_c = \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1 \quad (2)$$

حيث:

- $CM_c$ : معدل النمو المركب.
- n: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.
- $Y_0$ : الدخل الحقيقي لسنة الأساس.
- $Y_n$ : الدخل الحقيقي لآخر الفترة n

أما طريقة الانحدار فصيغتها كما يلي:

$$\ln Y_t = A + CM_{ct} \rightarrow CM_{ct} = \ln Y_t - A \quad (3)$$

حيث:

- $\ln Y_t$ : اللوغاريتم الطبيعي للدخل في السنة t
- A: ثابت

<sup>8</sup> جلال خشاب، النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)، على الموقع: <https://web.archive.org/web/20110105194259/http://akukah.net> تاريخ الاطلاع: 29 أبريل 2022

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

•  $CM_{ct}$  معدل النمو المركب في السنة  $t$

•  $t$ : الزمن

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي

### المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى.

#### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهرها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو الطويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية: <sup>9</sup>

✓ سياسة الحرية الاقتصادية (الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية).

✓ التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.

✓ ميل الأرباح للتراجع وذلك نظراً لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

✓ الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

✓ حالة السكون (اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي).

✓ الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحركية الفردية في ممارسة النشاط.

✓ الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهي تشمل تنظيم اجتماعي اداري، حكومة

<sup>9</sup> \_ جلال خشاب ، مرجع سبق ذكره ، تاريخ الاطلاع: 2022/04/29

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

مستقرة، مؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، اوضاع اجتماعية مناسبة، ضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته<sup>10</sup>.

ويتمثل أبرز مفكري هذه المدرسة في:

أولاً: نظرية آدم سميث

تمثل آراء سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي زيادة ثروة الأمة ويتحقق عن تقسيم العمل مزايا عديدة:

✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.

✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.

✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث على أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال وأن تقسيم

العمل يعتمد على حجم السوق ويعتبر التجارة الخارجية أداة مهمة في توسيع السوق<sup>11</sup>.

ثانياً: نظرية دافيد ريكاردو<sup>12</sup>

اعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد التي تعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال وبالتالي فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهو ما يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور وإن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد

<sup>10</sup> كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013، ص35

<sup>11</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسيات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 56-57

<sup>12</sup> كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 35-36

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

الكفاف، وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمن أكبر. إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها والتي من المفروض أن يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لأدم سميث ودافيد ريكاردو يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخليا) والذي يحكمه هو معدل تراكم لرأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.

### ثالثا: نظرية روبرت مالتوس

ركز مالتوس على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغداء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي، إن تحليلات مالتوس لم تنطبق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى التحسين التكنولوجي المستخدم في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان<sup>13</sup>.

### المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة

جاءت نتيجة الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية ومن أبرز مفكريها:

### أولا: نظرية جوزيف شومبيتر

يعتبر شومبيتر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه (نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911م) وتتلخص نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط

<sup>13</sup> مدحت قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 59-60

التالية<sup>14</sup>:

- ✓ المنظم ويقصد به الشخص الذي يقوم باختراع أساليب وطرق جديدة بشكل دائم.
  - ✓ الابتكارات وذلك من خلال التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة مثل اختراع سلعة جديدة أو استخدام وسيطة جديدة، إضافة أسواق جديدة.
  - ✓ الاستثمار -الادخار: يعرف الادخار في نظام شومبيتر بأنه استهلاك في المستقبل أو استثمار، تقوم به سواء الطبقة العاملة أو الرأسمالية وقسم الاستثمار إلى استثمار تلقائي يعتمد على المشروعات الخاصة بالابتكارات والاستثمار المحفز الذي يعتمد على الأرباح.
- وفي تحليله للنمو افترض أن الاقتصاد يتم في الشروط الآتية:

- ◀ العمل في ظل المنافسة.
- ◀ وجود حالة ركود
- ◀ عدم وجود استثمار
- ◀ اقتصاد في حالة تشغيل كامل،
- ◀ وجود فرص استثمارية.

### ثانياً: نظرية والت روستو

تسمى أيضاً نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي استحوز على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، ويقول عنه ريمون أرون "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئاً عادياً". وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساساً بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكياً للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين (1850-1950م)، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي

<sup>14</sup> المرجع نفسه، ص71-72

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمسة<sup>15</sup>:

✓ **مرحلة المجتمع التقليدي:** يرى روستو أن جوهر المجتمع التقليدي يتمثل في محدودية الإنتاج وذلك تبعاً للتكنولوجيا المتخلفة.

✓ **مرحلة التمهد للانطلاق:** تتميز بالتجديد الاقتصادي وظهور ابتكارات جديدة وتحقيق فائض في القطاع الزراعي واستغلاله في المجال الصناعي.

✓ **مرحلة الانطلاق:** تعتبر أهم مراحل النمو لخصها روستو بالتغيرات التالية:

- ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي.
- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

✓ **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** تدوم هذه المرحلة حسب روستو أربعين عاماً تتميز بالتقدم التكنولوجي وتنظيم العمليات الإنتاجية

✓ **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تهتم هذه المرحلة بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال انتاج سلع وخدمات استهلاكية ويتمثل جوهر هذه المراحل في التسلسل بين مرحلة والمرحلة التي تليها. ويرى معظم الاقتصاديين أن روستو فشل في تحليله لصعوبة التفرقة بين المراحل بوضوح.

### المطلب الثالث: النموذج الكينزي للنمو

يعتبر امتداد جديد للفكر الكلاسيكي، فلم يهدم الفرضيات الكلاسيكية وإنما أضاف إليها فرضيات جديدة تتماشى وتغيرات العصر سنستعرض فيها نموذج جون مينارد كينز وكل من هارود-دومار وروبيرت-سولو

أولاً: نظرية جون مينارد كينز

وضع جون كينز مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود دومار والكثير من النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي، وقد عايش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933م) التي مرت بها الدول الصناعية لذا فإن معظم أفكاره جاءت كمحاولات لوضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد، وأول مبدأ نادى به كينز في هذا المجال هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق

<sup>15</sup> وليد عمر عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص

اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص 8-9

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار، ونادى كينز بضرورة إعادة التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة، وذلك بسبب زيادة الاستهلاك لدى هذه الطبقة ومنه زيادة الطلب الفعال الذي يعتبره كينز المحرك الرئيسي للدخل القومي كما ذكرنا سابقا على عكس ما نادى به النظرية الكلاسيكية يتوزع الدخل لصالح الطبقات الرأسمالية الغنية في المجتمع، ونادى كينز بضرورة تطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية وتوفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع<sup>16</sup>.

### ثانياً: نموذج هارود دومار

يعتبر النموذج هارود دومار توسع لتحليلات التوازن الكينزية ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو، وقد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات والاستثمارات والنتائج. وتتمثل فرضيات النموذج فيما يلي:

- ❖ غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد المغلق (لا توجد تجارة خارجية).
- ❖ تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- ❖ تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- ❖ الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- ❖ وجود نمط واحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية، كل من حسابات الدخل والاستثمار.
- ❖ تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي<sup>17</sup>.

### ثانياً: نموذج روبرت سولو

ينتمثل نموذج سولو في:

$Y$  دالة انتاج ،  $k$  رأس المال ،  $A$  عدد ثابت ،  $L$  مردودية العمل، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج على

<sup>16</sup> علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 47

<sup>17</sup> مدحت قرشي، مرجع سبق ذكره، ص 74-75

الشكل التالي:

$$Y_t = F_{kt} \times A_t L_t \quad (4)$$

حيث من خصوصيات هذه المادة الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المتحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل التي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والتي يتم بزيادة حجم المعرفة أما الذي يرفع من العامل  $A$  يسمى بالعامل الفعلي ويقال عن التقدم التقني  $AL$  الجداء التالي على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة  $A$  الفعلي بأنه حيادي وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية وقد اعتمد نموذج سولو على الفرضيات التالية:

✓ أن كل من عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل الفعلي) لديهم وفرة حجم ثابتة هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف لنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على أن يكون الاقتصاد متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج أن إنتاجية الحدية لرأس المال والعمل تؤول إلى مالا نهاية. ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي<sup>18</sup>.

#### المطلب الرابع: نماذج نظرية النمو الداخلي

جاءت هذه النظرية لتفسير الاختلافات الحاصلة في نمو الناتج المحلي الذي لم يتم توضيحه في نموذج سولو الذي اعتبره متغيراً خارجياً، ومن بين أشهر هذه النماذج الاقتصادية نجد نموذج بول رومر ونموذج لوكاس ويفترض هذا التفسير وجود وفرة خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، من أشهر النماذج الاقتصادية في هذه النظرية نجد:

#### أولاً: نموذج لوكاس

يعتمد هذا النموذج في تفسيره على رأس المال البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي حيث أن تراكمه

يأخذ الشكل التالي:

$$h = \beta(1 - u)h \quad (5)$$

حيث أن  $u$  هو الزمن المسخر للعمل وأن  $1-u$  الزمن المسخر للحصول على المعارف، أما  $\beta$  فهي مقدار

<sup>18</sup> خبابة عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 51

الفعالية، ومنه:

$$\frac{h'}{h} = \beta(1 - u) \quad (6)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ "Cabb-Douglas" وهي:

$$(Y = K^\beta (hL)^{1-\beta}) \quad (7)$$

وبما أن نظرية النمو الداخلي جاءت لتفسير اختلاف معدلات النمو العالمية وأسباب غنى وفقير بعض البلدان، فإن هذا النموذج يشبه نموذج سولو إذ تلعب  $n$  دور الرقي التقني فيه مما يجعله قابلاً للنمو كلما كان هنالك وقت كبير وكافي للتكوين من طرف الأفراد  $(1-u)$ ، الأمر الذي يساعد على زيادة رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، لذا فإن أخذ الأسباب التي تجعل معدلات النمو في البلدان النامية ضعيفة هو عدم اهتمام حكوماتها بالتعليم والتكوين والتدريب مما أثر على معدلات نمو مؤسساتها، لأن السياسة التي تستطيع أن ترفع من وقت التكوين بشكل مستمر ودائم (تفضيل تراكم رأس المال البشري) سيكون لها أثر مباشر على معدل نمو اقتصادها الوطني.

#### ثانياً: نموذج رومر

قدم رومر فكرة النمو الداخلي على المدى الطويل والذي يتحدد بعوامل من داخل النشاط الإنتاجي وأن العنصر المحفز له هو التقدم الفني وتراكم المعرفة وبنى رومر نموذج النمو الخاص بنظريته بناء على عدة فروض أهمها:

- ◀ افترض رومر أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تنمو دون قيود وبمعدل متزايد خلال الزمن نظراً لإمكانية تزايد معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال<sup>19</sup>
- ◀ افترض رومر أن التغيير التكنولوجي متغير تابع يتحدد داخل النشاط الاقتصادي بواسطة عوامل عديدة مثل تراكم المعرفة أو عن طريق تراكم رأس المال البشري.
- ◀ افترض نموذج رومر أن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج تختلف عن عوامل الإنتاج التقليدية وأطلق عليها اسم عوامل الإنتاج غير التنافسية في الاستخدام وهي تشبه بذلك السلع العامة، فالمعرفة أو الاختراعات الجديدة لا تحول دون استخدام شخص آخر لها. وأوضح رومر أن الاختلاف في معدل الادخار للبلدان المختلفة تؤدي إلى حدوث فروق في النمو الاقتصادي بين الدول، بمعنى آخر يتزايد معدل النمو الاقتصادي في دولة ما إذا كان معدل الادخار مرتفعاً مع ارتفاع إنتاجية المعرفة المتراكمة وحجم الاقتصاد الكبير، ويكون تبني السياسة الاقتصادية أسلوباً ملائماً لتحفيز الادخار

<sup>19</sup> خبابنة عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 51

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

من شأنه أن يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهنا يوجد فرق أساسي بين نموذج رومر ونموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغيير في حجم الادخار، ففي نموذج سولو فإن انتهاج سياسة مشجعة للادخار من شأنها أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن ولكن التأثير يكون عارضا، أما في نموذج رومر فإن سياسة تشجيع الادخار ذات تأثير ايجابي على معدل النمو في الأجل الطويل، وبالتالي فإن الآثار المؤقتة في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر<sup>20</sup>.

### المبحث الثالث: أثر المناطق الحرة على النمو الاقتصادي

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدول من خلالها إلى دفع عجلة نموها الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنقوم بتوضيح تأثير المناطق الحرة في معدل النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: دور المناطق الحرة في نقل التكنولوجيا

يعتبر نقل التكنولوجيا الحديثة من ضمن الأهداف الهامة لإنشاء المناطق الحرة، حيث أنها يمكن أن تعمل كنوافذ لجذب التكنولوجيا المتقدمة والتعرف على أساليب الإنتاج الجديدة والمتطورة والجدير بالذكر أنه لا يوجد معيار واضح ووحيد لتحديد مدى نجاح المناطق الحرة في جذب التكنولوجيا الحديثة، ولكن يمكن القول أنه كلما زادت أعداد المشروعات العاملة بالمناطق الحرة كلما زادت فرصة استخدام بعض هذه الشركات للتكنولوجيا المتقدمة ولأساليب إنتاج جديدة، وكلما زادت منتجات مشروعات المناطق الحرة عالية التخصص والتقنية دل ذلك على استخدام تكنولوجيا متقدمة.

وتتنوع طرق وأساليب نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ومن هذه الطرق<sup>21</sup>:

1. قيام الدولة أو الاستثمارات المحلية فيها بشراء المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا وذلك بصورة مباشرة من المؤسسات والشركات الأجنبية التي تمتلكها، ويتم ذلك من خلال عقود تراخيص معينة تمنح بموجبها الشركات أو المؤسسات حق استخدام تلك المعرفة مقابل مبالغ مالية محددة وهذه الوسيلة توصف بأنها غير تنافسية كون الشركات المالكة لهذه المعرفة تقوم باحتكار التكنولوجيا المتعلقة بها وتتحكم في بيعها وفقا لمصالحها خاصة إذا ازدادت الأهمية العلمية لتلك المعرفة في جانب معين من الجوانب التي تتعلق

<sup>20</sup> هبة السيد محمد سيد أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الاقتصاد المصري)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2017، ص 65-66.

<sup>21</sup> محمد علي عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره ص 180-181

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

بنشاط صناعي يحظى برواج كبير وواسع وله صفة الاحتكار.

2. اتفاقيات المعونة الفنية التي يتم عقدها بين الدول المتقدمة والدول النامية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وهذا النوع من المعرفة تتحكم به الدول المتقدمة بحيث لا تمنحها إلا وفقا لاستراتيجيات وسياسات تملئها عليها مصالحتها المتغيرة.

ومن الوسائل المتميزة لنقل وتوطين المعرفة المتعلقة بالتكنولوجيا الصناعية تلك التي تتم عن طريق

الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية.

### المطلب الثاني: دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

نال الاستثمار الأجنبي اهتماما خاصا من طرف الدول والمنظمات الدولية، وأخذ صورا متعددة مثل المشروعات المشتركة والمشروعات المملوكة بالكامل لمستثمرين أجنبين بين عدد من الأطراف أو الدول وذلك في مشاريع قطاعات الانتاج أو الخدمات، بحيث تتم الاستفادة من الخبرات والمعارف وغيرها، وفي هذا الاتجاه زاد الاهتمام بالاستثمارات في المناطق الحرة من حيث كونها محورا أساسيا من محاور العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وقامت دول عديدة بوضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي اتسمت جميعها بالتسهيل على المستثمر في السياسات الجمركية والضريبية بالإضافة إلى تقديم مزايا وحوافز لتشجيع الاستثمارات .

وقد شهد القرن العشرون زيادة نصيب الدول النامية من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ 671 مليار دولار سنة 2017م مقابل 639 مليار دولار سنة 2012م بزيادة قدرها 5%، وتصدرت الصين الاقتصاديات المضيفة للاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بقيمة 121 مليار دولار سنة 2012 و 125 مليار دولار سنة 2017م. ويوضح الجدول التالي نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2016م-2017م.<sup>22</sup>

<sup>22</sup> \_ محمد علي عوض الحرازي ، مرجع سبق ذكره، ص 189

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

**الجدول رقم: (04) نصيب الدول النامية من إجمالي حجم التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر**

**خلال عامي 2016م-2017م.**

عام 2017		عام 2016		البيان
الأهمية النسبية	القيمة (مليار دولار)	الأهمية النسبية	القيمة (مليار دولار)	
49.8%	712	59.1%	1032	الدول المتقدمة
46.9%	671	37%	646	الدول النامية
3.3%	47	3.9%	68	دول التحول الاقتصادي
100%	1430	100%	1746	الإجمالي

**المصدر:** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2017-2018م

يتبين من الجدول رقم (05) أنه على الرغم من انخفاض حجم إجمالي الاستثمارات العالمية المباشرة من 1746 مليار دولار عام 2016م إلى 1430 مليار دولار عام 2017م بنسبة انخفاض 18.09% إلا أن إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة الموجهة للدول النامية ارتفعت من 646 مليار دولار إلى 671 مليار دولار بنسبة 9.13% خلال العامين المذكورين.

كما يتبين كذلك انخفاض نسبة التدفقات الاستثمارية المتجهة للدول المتقدمة منسوبة إلى إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية خلال الفترة ذاتها من 59.1% إلى 49.8% يشير إلى زيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

### **المطلب الثالث: دور المناطق الحرة في خلق فرص العمل**

تعتبر خلق فرص عمل جديدة من أهم أهداف ومساهمات المناطق الحرة في البد المضيف فقد استطاعت هذه الأخيرة أن تلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص عمل للقوى العاملة المحلية في كثير من الدول التي تبنت فكرة إنشاءها على الرغم أنها لم تستطع في بعض الدول من التقليل من البطالة بالنسبة المرجوة وهذا راجع لعدة أسباب أهمها اختلاف عدد السكان واختلاف الأجور وساعات العمل من دولة لأخرى إلا أنه لا ينبغي كون المنطقة الحرة أحد المشاريع الاقتصادية التي يعتمد عليها في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال امتصاص فائض قوة العمل وكمثال

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

على ذلك المناطق الحرة بالمملكة الأردنية.<sup>23</sup>

### الجدول رقم (05): تطور عدد العمال بالمناطق الحرة في الأردن.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمال	21649	21919	22319	22819	23819	25200	26700
معدل النمو	-	1.39	1.82	2.24	2.24	8.07	5.95

المصدر: التقرير السنوي 2016م، المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية

ويبين الجدول أعلاه النمو المتسارع للعمالة على مستوى المناطق الحرة للمملكة الأردنية ومدى إسهامها في توفير التوظيف والتخفيف من عبء البطالة فقد بلغ عدد العمال 21619 عام 2010م وارتفع إلى 26700 عام 2016م بنسبة زيادة 23%.

### المطلب الرابع: دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية

تعتبر المناطق الحرة إحدى الوسائل الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى تطوير حجم تجارتها الخارجية والتوسع في الأنشطة المتعلقة بها وزيادة حجم الصادرات، وفي سبيل ذلك تقوم الدول بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية وتسهيل عملية استيراد السلع وتصنيعها وإعادة تصديرها مرة أخرى مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية ومن ثم زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

وكمثال على ذلك ساهمت المناطق الحرة المصرية بزيادة صادرات الدولة حيث ارتفعت من 11 مليار دولار سنة 2016م<sup>24</sup> إلى 17.3 مليار دولار عام 2018م وحققت الصادرات الخدمية قفزة غير مسبوقة بنحو 7.6 مليار دولار بزيادة 1.2 مليار دولار عام 2017م التي بلغت 6.4 مليار دولار وبزيادة 2.7 مليار دولار عن عام 2016م التي بلغت 4.9 مليار دولار<sup>25</sup>.

إن زيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي

<sup>23</sup> محمد عوض الحرازي، مرجع سبق ذكره 890

<sup>24</sup> عبد الحليم سالم، رئيس المناطق الحرة 11 مليار دولار صادرات المناطق الحرة بمصر للخارج، متاح في الموقع:

<https://www.youm7.com/story/2016/1/17> 2022/04/22

<sup>25</sup> ناجي عبد العزيز، سحر نصر: المناطق الحرة حققت صادرات ب 17.3 مليار دولار في 2018، متاح على الموقع:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1510952> 2022/04/22

## الفصل الثاني: علاقة المناطق الحرة بالنمو الاقتصادي

تعظيم نمو الناتج ضمن مطابقة الناتج حسب المداخل، وقد تعرضت الكثير من الدراسات للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية فقد أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الايجابي على النمو بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد على النمو ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوروبي والتنمية والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي أشارت جميعها إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فيشر أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، وفي هذا المجال فإن نتائج بعض الدراسات تشير إلى أن البلدان المتفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية حيث تساهم وفيات الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة ورغم ذلك يعتقد فيشر بأن ذلك لا يعني بأن الانفتاح هو أفضل أداة سياسية اقتصادية بل يعني أن البلدان الراغبة في النمو لابد وأن تندمج في الاقتصاد الدولي (أي تتعولم) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والنفاد للسلع الاستهلاكية المستوردة<sup>26</sup>.

<sup>26</sup> أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 73، ماي 2008م، ص 6-7

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن النمو الاقتصادي هو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان ويتم قياسه عادة عن طريق الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وتطورت ابتداء من التفسير الكلاسيكي الذي ركز فيه آدم سميث على عدة عوامل تساهم في زيادة النمو والمتمثلة في إنتاجية العامل ودور التجارة في عملية تخصيص العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ثم قام العالمان ريكاردو ومالتوس بتطوير نموذج سميث حيث افترضوا أن التقدم التكنولوجي معامل ثابت وأن زيادة المدخلات يمكن أن تؤدي إلى تناقص العوائد وفقا لقانون العوائد المتناقصة، ثم جاء التفسير النيو كلاسيكي وأشار إلى أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال في حين أشار نموذج هارود دومار إلى اعتماد النمو على العلاقة بين الاستثمار والادخار فإذا كان مثلا الاستثمار هو العامل الأساسي في دفع النمو فإننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه مع مواصلة السعي لزيادة الاستثمار فسوف يتراجع النمو على عكس ما يظنه البعض، أما نماذج النمو الداخلي فقد ركز بول رومر على المعرفة وأشار إلى أنها لا تخضع لقانون العوائد المتناقصة ولكي يزيد النمو الاقتصادي ينبغي التخفيف من الاعتماد على الموارد المادية والتوجه نحو توسيع قاعدة المعارف لدى المواطنين.

وتهدف المناطق الحرة إلى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من العوامل تتمثل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

## الفصل الثالث

تأثير المناطق الحرة في النمو

الاقتصادي في الامارات

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الامارات

### تمهيد

سعيًا منها إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، عملت | إمارات على توسيع قاعدة مشاريعها الاقتصادية المنتجة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإنشاء العديد من المناطق الحرة لتكون بذلك الإمارات تتصدر الدول العربية من حيث عدد المناطق التي تحتضنها، ونهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض التجربة الإماراتية في إنشاء المناطق الحرة ومدى مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي الإماراتي وذلك من خلال:

**المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي**

**المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات**

**المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي**

### المبحث الأول: الاقتصاد الإماراتي

يعتبر الاقتصاد الإماراتي من أسرع اقتصاديات الدول العربية نمواً في ظل وضع عالمي مضطرب، ويتميز الاقتصاد الإماراتي عن بقية الاقتصاديات العربية بتنوع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على تصدير النفط.

#### المطلب الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

تعتبر الإمارات من أهم الدول العربية النفطية التي لعب النفط دوراً محورياً في تطوير اقتصادها، فالنفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الإماراتي فلو ترجمنا ذلك بلغة الأرقام تملك دولة الإمارات احتياطات مؤكدة تبلغ 107 مليارات برميل، تضعها في المرتبة الخامسة عالمياً، بعد كل من فنزويلا والسعودية وإيران والعراق. ومن حيث الإنتاج النفطي، تنتج الإمارات حالياً قرابة 3 ملايين برميل يومياً تشكل 3.4 بالمائة من مجمل الطلب العالمي اليومي. ولدى الدولة قدرة فورية على زيادة الإنتاج إلى 3.5 ملايين برميل يومياً، تشكل قرابة 4 بالمائة من الطلب العالمي<sup>1</sup>. وقد شكلت الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من مداخل دولة الإمارات وتمكنت على إثرها من تحقيق نمو اقتصادي معتبر والذي كان له أثر إيجابي على الواقع الاجتماعي للدولة من خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية، الإنتاجية والخدمية ومشاريع البنى التحتية وغيرها.

فخلال السنوات الأخيرة شهد الناتج المحلي الإجمالي للإمارات نمواً متزايداً حيث ارتفع من 104 مليار دولار سنة 2000م إلى تريليون و489 مليار درهم عام 2021 -وفقاً لما قاله نائب الرئيس الإماراتي- محققاً تزايداً مستمراً لمعدل النمو خلال بسبب تداعيات الأزمة المالية (أنظر الجدول رقم (06)) وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الآخر خلال الفترة 2000-2021م من 34 ألف دولار سنة 2000م إلى ما يفوق 142 ألف دولار سنة 2021م -وفقاً لما أفاد به المركز الاتحادي التنافسي-.

كما أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تعد مساهمة جد ضئيلة فهي لا تتعدى 1% كأقصى تقدير لتتفوق مساهمة القطاع الصناعي 50% في الناتج المحلي الإجمالي حيث تسيطر على هذا القطاع الصناعة الاستخراجية (التي تركز بالأساس على الصناعة النفطية)، والتي تفوق مساهمتها في غالب الأحيان 30% أما الصناعة التحويلية فلا تكاد تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 12% كأقصى تقدير، وما تبقى من الناتج المحلي الإجمالي يكون ناتجاً عن قطاع الخدمات.

<sup>1</sup> نفط وغاز الخليج.. لاعب رئيسي في الطاقة العالمية (إطار)، متاح في الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar/> ، 2022/04/02.

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

ويتم توجيه جزء من الإيرادات النفطية نحو الاقتصاد الداخلي من خلال الإنفاق العام الذي يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر النمو والتنمية والذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة الاستثمار في البنية التحتية، كما يساهم الإنفاق العام في تأمين العديد من الخدمات مما ينعكس على القوى العاملة.

وقد شهد الإنفاق العام للإمارات زيادة معتبرة خلال الفترة 2000-2016م حيث ارتفع من 25,9 مليار دولار سنة 2001م إلى 173 مليار دولار سنة 2016م (أنظر الجدول رقم (6)) حيث يستحوذ الإنفاق الجاري على حصة الأسد من الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق الرأسمالي، كما تمكنت الإمارات من خفض معدلات البطالة حيث لم تتجاوز 4% في حين أن هناك دول متقدمة ارتفعت لديها معدلات البطالة إلى أكثر من ذلك (أنظر الجدول رقم 6)) وعلى العموم فإن معدل البطالة الذي يكون منخفضاً عن 5% يعتبر معدلاً مقبولاً عند العديد من الاقتصاديين، هذا ما جعل الإمارات تحتل موقعا مهماً من حيث دليل التنمية البشرية حيث احتلت المرتبة 42 خلال سنة 2015 (وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2016م). أما خلال الفترة (2016-2021) فإننا نلاحظ تذبذب نسبة الإنفاق من الارتفاع إلى التناقص عام 2019 و2018 وذلك راجع لزيادة وتيرة التوترات التجارية العالمية والتي ألفت بطلانها على الاقتصاد العالمي بشكل عامي، كما يمكن أرجاع ذلك إلى انتشار فيروس كورونا (الكوفيد-19) والذي أدى إلى انهيار النمو الاقتصادي العالمي بشكل عام.

كما عملت الإمارات على تنشيط تجارتها الخارجية بتبني إستراتيجية الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، مما يعزز من أهميتها كمركز متقدم على الخريطة التجارية العالمية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وتوقيعها للعديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع مختلف دول العالم، كل ذلك مكنها من إحرازها مؤشرات متقدمة في تقارير المنافسة الدولية ولا زالت الصادرات الإماراتية تعتمد على النفط بشكل كبير والتي بلغت 68% من إجمالي الصادرات الإماراتية لتليها اللؤلؤ والأحجار الكريمة بـ11%، الألمنيوم 3% البلاستيك 2% وغيرهم من المنتجات الأخرى لا تتعدى حصصها 2% من إجمالي الصادرات حيث تصدر هذه المنتجات إلى اليابان، والهند وكوريا الجنوبية، الصين، سنغافورة، و تايلاند وغيرها من الدول وخصوصاً الآسيوية منها، أما بالنسبة للواردات فهي تستورد اللؤلؤ والأحجار الكريمة 14% من إجمالي الواردات، والآلات والمفاعلات النووية 13%، المعدات 11% وغيرها من المنتجات.<sup>2</sup>

ومن الدول التي تتعامل معها من حيث الواردات هنالك الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، المملكة المتحدة، اليابان وغيرها من الدول الأوروبية والعربية وذلك خلال سنة 2014م وذلك وفقاً للبيانات الصادرة

<sup>2</sup> \_ فاروق فياض، صادرات الإمارات تقفز 30% إلى 248 مليار درهم في 9 أشهر، الموقع: <https://www.alkhaleej.ae/2021-11-20> تاريخ الاطلاع: 2022/04/22

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وعلى العموم شهد الميزان التجاري للإمارات فائضا في السنوات الأخيرة وبالأخص في الفترة 2008-2016 كما هو موضح في

الجدول التالي<sup>3</sup>

### الجدول رقم (06): بعض المؤشرات عن الاقتصاد الإماراتي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون لار)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%)		متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (لار)	الاتفاق العام (مليون لار)	البطالة (%) من القوة العاملة)	التجارة الخارجية (مليون لار)	
			الزراعة	الصناعة				الصادرات	الواردات
2000	104337	10.9	-	-	34207.5	-	2.3	-	-
2010	286894	1.6	0.9	35	34341.9	90682	4.2	212291	183424
2011	384525	5.2	0.7	40	39901.2	101268	4.1	281640	227411
2012	373429	6.9	0.7	49	41712.1	113127	4	300162	234101
2013	387192	4.3	0.7	47.6	42831.1	101663	3.8	325576	245000
2014	399451	4.6	0.7	49	43962.7	191983	3.6	399570	358938
2015	358135	3.8	1.3	48	42475	171221	4	381253	345296
2016	357045	2.6	1.4	48.5	41530	173924	3.6	360626	350388

المصدر: من اعداد الطالبين

### المطلب الثاني: سياسة تنويع الاقتصاد الإماراتي:

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وقد أدركت هذه الدول أن الاعتماد على هذا القطاع يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة إلى التقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

<sup>3</sup> \_ التقرير الاقتصادي السنوي

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي؛ كما هو موضح بالجدول رقم (07) والذي يبين ارتفاع مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة من 68,9% سنة 2010م إلى حوالي 76,7% في سنة 2017م مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل، والجدير بالذكر

أن هذا لا يقلل بطبيعة الحال من أهمية النفط، فما زالت عائداته تمثل الأساس في تمويل وتحريك الاقتصاد الوطني وبفضل هذه العائدات يتم توفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثماراتها.

### الجدول رقم (07): مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)

(2020)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار لار)	289,787	309,865	323,759	340,119	355,118	373,089
إجمالي غير النفطي	199,647	209,120	218,195	231,168	246,031	258,349
المساهمة %	68.9	67.5	67.4	68	69.3	69.2
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار لار)	384,222	393,342	398,022	411,601	386,351	
الإجمالي الغير نفطي	266,493	279,381	281,268	291,836	273,817	
المساهمة	69.4	71	70.7	70.9	70.9	

**المصدر:** - الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، الحسابات القومية، التغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية للفترة 2010-2020 - حسابات الطالبين

<sup>4</sup> \_ الاقتصاد بين الماضي والحاضر، الموقع: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-present> تاريخ الاطلاع 2022/04/16

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

أثبت الاقتصاد الإماراتي بأنه من الاقتصاديات القوية والواحدة إقليمياً وعالمياً وهو اقتصاد تمكن من المحافظة على تحقيق معدلات نمو كبيرة خلال السنوات الماضية مؤكداً كفاءته خلال فترة اختبار صعبة قبل بضعة سنوات إبان الأزمة المالية العالمية والتي شهدت تراجع وتدهور كثير من اقتصاديات العالم بعد العام 2008م واليوم وفي ظل الانخفاض الواضح في أسعار النفط العالمية ومع ما يمثله ذلك من تحد كبير لمختلف الدول النفطية إلا أن اقتصاد دولة الإمارات أثبت مرونته مرة أخرى نتيجة لتنوع مصادر الدخل ورفع نسب مساهمة القطاعات المتنوعة لتصل إلى 70% من الناتج المحلي الإجمالي مبقية أقل من الثلث لقطاع النفط، ومع أهمية النفط لدولة الإمارات إلا أن مساهمته لن تتجاوز 20% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>5</sup> خلال السنوات القليلة القادمة وهو ما يجنب الدولة التأثيرات السلبية لتقلبات الأسواق وحركة أسعار النفط العالمية، حيث أن دولة الإمارات أعلنت ومنذ سنوات بموجب رؤيتها 2021م التوجه نحو تنوع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات النفط والغاز في منظومة الدخل القومي، وفي التوجهات التي نتج عنها التطور الملحوظ في العديد من القطاعات وتعزيز مكانتها على مستوى المؤشرات الدولية المرموقة.<sup>6</sup>

إن رؤية الإمارات 2021- التي أطلقت عام المتقدمة والتي ساهمت في خارطة طريق تطوير اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة تضمن عدم اعتماد الاستقرار والازدهار الاقتصادي للبلاد على سلعة أساسية واحدة، حيث تتلخص أهداف تلك الرؤية في تعزيز التنوع الاقتصادي ووصول مساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 83% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول 2021م، إن الإمارات اليوم تسير في المسار الصحيح حيث ارتفع حجم المساهمة الاقتصادية من القطاعات غير النفطية 69% في عام 2014 و 70% في عام 2015، ويعتبر القطاع الصناعي واحد من أهم القطاعات التي تميز الاقتصاد المتنوع لدولة الإمارات، حيث وصلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 14% مع نهاية عام 2014م. كما أن للدولة الإمارات مئوية 2071 والتي تعتبر مخطط لتطوير مستقبل الإمارات بتطوير التعليم وازدفاء الذكاء الاصطناعي وتعزيز التماسك الاجتماعي وكذا تطوير المجتمع ليصبح أفضل .

ويعد تشجيع المناطق الحرة والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية وخصوصاً الصناعية لا ينحصر في ضخ السيولة ورؤوس الأموال وإيجاد المزيد من فرص العمل، بل يتجاوز ذلك إلى المنافع غير المباشرة والآثار الإيجابية التي

<sup>5</sup> رؤية 2021، الموقع: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/vision-2021> تاريخ الاطلاع 1/ 2022/05

<sup>6</sup> وزارة الاقتصاد الإماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي بعام 2015، أبو ظبي، الإمارات، ص11

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

تأتي بها الاستثمارات كنقل التكنولوجيا والخبرات العلمية والإدارية والتنظيمية، علاوة على تشجيع المنافسة والابتكار<sup>7</sup>.

### المطلب الثالث: تفعيل دور القطاع الخاص في عملية النمو:

من الثابت في السياسة الاقتصادية لدولة الإمارات العمل المستمر على تحفيز وتوجيه وتعزيز القطاع الخاص ليقوم بدور كبير في الاقتصاد الوطني، وقد تم وضع التوجهات حول القطاعات الصناعية والزراعية والإنشاءات والتجارة، بحيث تحفظ للقطاع الخاص دوراً أساسياً وفعالاً وتحميه من العوامل التي تحد من هذا الدور ولقد وضعت القوانين والإجراءات والضوابط لتحقيق ذلك، وشهدت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات قفزة كبيرة في مداخل القطاع الخاص في مجال الاستثمار الصناعي، واتسعت في التسعينات وتأتي الخصخصة لتؤرخ لمرحلة جديدة في دفع مسيرة القطاع الخاص للأمام ليتولى إدارة الأنشطة الاقتصادية بكفاءة بعد أن اكتسب الخبرة وتعمقت علاقته بالعالم حوله.

ولقد ساهم القطاع الخاص فيه بما يقرب من 62% عام 2005 من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، وحوالي 67,5% عام 2010م، فرغم الظروف الاقتصادية العالمية التي شهدتها تلك الفترة، إلا أنه وبتشجيع من الدولة قام القطاع الخاص بدفعات استثمارية قوية مما انعكس على الأداء الاقتصادي العام وهو ما يؤكد حرص الإمارات على بناء نموذج اقتصادي يقوده القطاع الخاص مما يسهم في تخفيض العبء على القطاع العام والتخلص من التبعية للريع النفطي<sup>8</sup>.

### المبحث الثاني: المناطق الحرة بالإمارات

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في إنشاء المناطق الحرة نظراً لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني وتعد من أكثر الدول جذباً للاستثمار نتيجة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتهيئة مناخ الاستثمار.

### المطلب الأول: نشأة المناطق الحرة بالإمارات

منذ ما يقل عن خمسين عاماً، كانت دولة الإمارات عبارة عن مساحة صحراوية اعتمدت على التجارة والصيد واستخراج اللؤلؤ في تنمية اقتصادها وقد أثبتت دولة الإمارات العربية جدارتها في تمثيل نموذجاً يحتذى به للتطور

<sup>7</sup> وزارة الاقتصاد الإماراتية، مرجع سابق، ص 33

<sup>8</sup> وزارة الاقتصاد الإماراتية، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2005-2010 أبو ظبي-الإمارات، 2012، ص 28

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

والازدهار الاقتصادي في العالم العربي، يستعصي على الناظر إلى دولة الإمارات اليوم تصور السرعة التي حققت فيها الدولة هذا التقدم الذي لعبت فيه نهضة المناطق الحرة دوراً مهماً في إيصال الإمارات إلى مكانتها اليوم.

يعود تاريخ المناطق الحرة إلى ما قبل تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عندما كانت تعد المنطقة محطة إستراتيجية للتجارة، حيث كانت قوارب "الداو" ترسو على خليجها لتفريغ حمولتها قبل أن تنطلق ثانية في رحلتها باتجاهات عديدة، في العام 1985م تم تأسيس جافزا (المنطقة الحرة في جبل علي) كأول منطقة حرة في دولة الإمارات بسبب نشوء الحاجة لتنويع الاقتصاد، فمحدودية القطاعات التي شملها الاقتصاد في ذلك الحين بالإضافة إلى ضالة حجم السكان كانت تدفع الشركات الأجنبية إلى اختيار الإمارات كوجهة لإنشاء شركاتهم، لذلك تم إعفاء الشركات الأجنبية المؤسسة ضمن المنطقة الحرة من الضرائب المفروضة على الاستيراد وإعادة التصدير بالإضافة إلى السماح للمستثمرين الأجانب بامتلاك كامل للشركة، وتعفى المشروعات المنشأة ضمن حدود المناطق الحرة في دولة الإمارات من الرسوم والضرائب المفروضة عادة على التجارة الأجنبية كما لا يتم فرض أي قيود على تحويل الأرباح لدولة أخرى أو اشتراط الشراكة مع رجل أعمال محلي حتى يتم تأسيس الشركة

وبحلول عام 2000م كانت المناطق الحرة قد انتشرت في جميع إمارات الدولة بضم كل إمارة منطقة حرة واحدة على الأقل، ففي ذلك الحين، بدأ التوجه لمناطق حرة متخصصة في مجالات معينة، بعد أن ألهم النجاح الكبير الذي شهدته المناطق الحرة رجال الأعمال من مختلف القطاعات لإطلاق شركاتهم في المناطق الحرة المقتصرة على أنشطة مرتبطة بمجالاتهم.

أصبحت المناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة جزءاً لا يتجزأ من اقتصادها حيث تحتضن نحو 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها، ويوجد فيها 4 أنواع للمناطق الحرة أولها المناطق الحرة الشاملة التي تتنوع استثماراتها لتشمل القطاعات الصناعية والتجارية في أن واحد أما النوع الثاني فهو مناطق حرة متخصصة حيث تعتمد على الاتجاه نحو صناعات مختارة ضمن نطاق واحد، ويتمثل النوع الثالث في المناطق الحرة التجارية وهي المناطق الخاصة، بالأنشطة التجارية من استيراد وتصدير بينما النوع الرابع والأخير هو المناطق الحرة الخدمية والتي تختص بتوفير مساحات استثمارية للأنشطة الخدمية المختلفة كالخدمات المالية والطبية أو الإعلامية وغيرها<sup>9</sup>.

والجدول التالي يوضح بعض المناطق الحرة في الإمارات:

<sup>9</sup> أسامة أحمد وآخرون، صحيفة البيان، العدد 13752، 11 فيفري 2018، ص 8.

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الامارات

### الجدال رقم (08): أهم المناطق الحرة بالإمارات

نشاطها	المنطقة
تأسست سنة 1985م، وتعتبر من أسرع المناطق الحرة نمواً على المستوى العالمي، وقد لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد الإماراتي وإن النجاحات التي حققتها المنطقة كان نتيجة الامتيازات الممنوحة من حيث العملة الأجنبية والاعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها. <sup>10</sup>	المنطقة الحرة جبل علي جافز
تأسست سنة 1987 وشهدت تطور كبير حيث ارتفع عدد المشاريع في هذه المنطقة من 6 مشاريع سنة 1990م إلى 120 مشروعاً سنة 2000م	المنطقة الحرة بالفجيرة
تأسست سنة 1996م تحتضن المنطقة حوالي 1500 شركة بما فيها شركات عالمية حيث تشمل الصناعات، التجارة والخدمات والصناعة الخفيفة وتوفر ملكية مطلقة للشركات الأجنبية واعفاءات ضريبية على الشركات والصادرات وعدم وجود قيود على العملة	منطقة مطار دبي الحرة
تأسست سنة 1987 وتأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي وتعتبر أحد المناطق الأكثر جذباً للمستثمرين، لما تمتلك من وفرة لمصادر الطاقة المتنوعة ووفرة المساحات الشاسعة لإقامة أي عدد من المشاريع الصناعية	منطقة الحرة بعجمان
تقع جزيرة السعديات على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996م القاضي بإعلان جزيرة السعديات كمنطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية	منطقة السعديات الحرة في اماره أبو ظبي
تأسست سنة 2004 وهي مدعمة ببنية تحتية متقدمة للاتصالات والتكنولوجيا، بما في ذلك أحدث شبكة ألياف ضوئية، وترتكز واحة دبي للسيليكون على العديد من الأنشطة	منطقة واحة السيليكون

المصدر: من اعدا الطالبين بالاعتماد على معلومات مجمعة من عدة مواقع الكترونية

<sup>10</sup> \_ وزارة الاقتصاد الاماراتية

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

### المطلب الثاني: أهمية المناطق الحرة بالإمارات □ حوافز الاستثمار بها □ لا: الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات

تتبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة بالإمارات كونها مصدر من مصادر جذب الاستثمار الأجنبي ونقل المعرفة والتي أنشأت بناء على أهداف وأسس واضحة ومنسجمة مع فلسفة الدولة وتتمثل أهميتها للدولة في:

- ✓ جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية.
- ✓ توليد مصادر للعملة الأجنبية.
- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات.
- ✓ توفير مصادر جديدة لدعم موارد الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.
- ✓ إدخال تقنيات حديثة واكتساب مهارات جديدة.
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهاراتها.
- ✓ استغلال مرافق البنى التحتية والمزايا النسبية المتوفرة.
- ✓ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.
- ✓ تنشيط تجارة الخدمات (خدمات مالية بنوك ومصارف، خدمات النقل والاتصالات) حيث يزداد

الطلب على هذا النوع من الخدمات في المناطق الحرة<sup>11</sup>.  
ثانياً: الحوافز الاستثمارية المقدمة لجذب المستثمرين في المناطق الحرة بالإمارات

ومن عوامل جذب الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الإستراتيجي للدولة كمدخل للأسواق الإقليمية ووجود الفرص المتاحة للاستثمار في كافة القطاعات وكذلك سهولة الإجراءات للاستثمار والبنية التحتية المتوفرة وغيرها من العوامل والمراتب المتقدمة في تقارير التنافسية العالمية بالإضافة إلى حوافز أخرى منها:<sup>12</sup>

- ✓ امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100% ودون الحاجة إلى شريك محلي.
- ✓ الإعفاء الكامل من ضرائب الاستيراد والتصدير.
- ✓ حرية تحويل رأس المال والأرباح بالكامل.
- ✓ إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.

<sup>11</sup> أحمد العنابنة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية، المناطق الحرة في الإمارات، العدد (1)، 2015م، ص

5

<sup>12</sup> مزريق عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 13

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

✓ عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.

✓ المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

### المطلب الثالث: مقومات نجاح المناطق الحرة بالإمارات

لقد اعتمدت الإمارات على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والبيئية التي تمثل جملة من المقومات والتي

ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهمها:<sup>13</sup>

- البناء المتطور للبنية الأساسية في مجال الخدمات الاجتماعية والإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، حيث تمتلك الدولة أحدث أكبر الموانئ البحرية في المنطقة وتستعمل فيها أرقى وأحدث الأساليب المتطورة في عمليات الشحن والتفريغ والتخزين، إضافة إلى إنشاء العديد من الأحواض المتخصصة في إصلاح وصيانة السفن الكبيرة.

وتتمتلك الإمارات مجموعة من المطارات الدولية الحديثة التي تقدم خدمات متنوعة في مجال نقل البضائع أو الركاب، كما تمكنت الدولة من بناء شبكة اتصالات وطرق متطورة، وهي مستمرة في تطوير البنية الأساسية، الأمر الذي ساعد الإمارات في استثمار ميزتها الجغرافية النسبية لتحقيق ميزة تنافسية.

- تعد الإمارات بحكم موقعها مركزا تجاريا هاما فلها تاريخ في مجال النقل البحري وحركة النشاط التجاري عبر الخليج والمحيط الهادي.

- تقوم السياسة التجارية والاقتصادية للدولة على مبدأ الاقتصاد الحر حيث لا يوجد قيود كمية أو إدارية على التجارة الخارجية كما لا تفرض رسوم أو ضرائب جمركية إلا بنسبة ضئيلة، ولا تفرض ضرائب محددة على النشاط التجاري ( ماعدا ضريبة البلدية على إيجار المساكن)، وليست هناك رقابة على النقد الأجنبي، ولذلك تحصل الصناعات على احتياجاتها من الآلات والخدمات والعمالة من الأسواق الدولية، بالأسعار العالمية التنافسية، وبمستوى عال من الجودة بدون أي تكاليف إضافية، مما ينتج عنه وفرة اقتصادية نقدية وغير نقدية تدعم القدرة التنافسية في الإنتاج والتصدير.

تمتلك الإمارات بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام، والغاز الطبيعي، حيث تتميز بالوفرة سواء من حيث الكميات المنتجة والاحتياطيات على الصعيد العالمي.

<sup>13</sup> لبل فطيمة، مرجع سبق ذكره، ص77

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الامارات

### المبحث الثالث: دور المناطق الحرة في نمو الاقتصاد الإماراتي

طبقاً لأحدث التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية فإن السبب الأساسي لانتشار المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم هو إحداه أكبر عدد ممكن من فرص العمل من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لأجل المساهمة في عملية النمو، وفي غياب إحصائيات مصنفة حسب الجنس على التكاليف والأرباح فإنه من الصعب تقييم عملية النمو، إلا أن هناك بعض المعلومات عن حجم الاستثمارات وكذا الصادرات وحجم فرص العمل في هذه المناطق سنعتمد عليها في إبراز دور هذه المناطق في الاقتصاد الإماراتي.

#### المطلب الأول: تطور الاستثمار الأجنبي مع قوة العمل في الإمارات

حلت دولة الإمارات المرتبة 14 عالمياً والأولى إقليمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022م متقدمة 16 مرتبة عن ترتيبها عام 2017م وفقاً لنتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام 2022م<sup>14</sup>، والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2011-2021م.

#### الجدول رقم (09): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الإمارات العربية المتحدة عن الفترة 2010-

العام	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل السنوي (الأرقام بالمليار دولار)
2010	8797
2011	7152
2012	9567
2013	9765
2014	11072
2015	8551
2016	9605
2017	10354

<sup>14</sup> <https://www.emaratalyoum.com/business/local/2022-04-07-1.1619099>, يوم 7 أفريل 2022

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

10385	2018
17875	2019
19884	2020
20700	2021

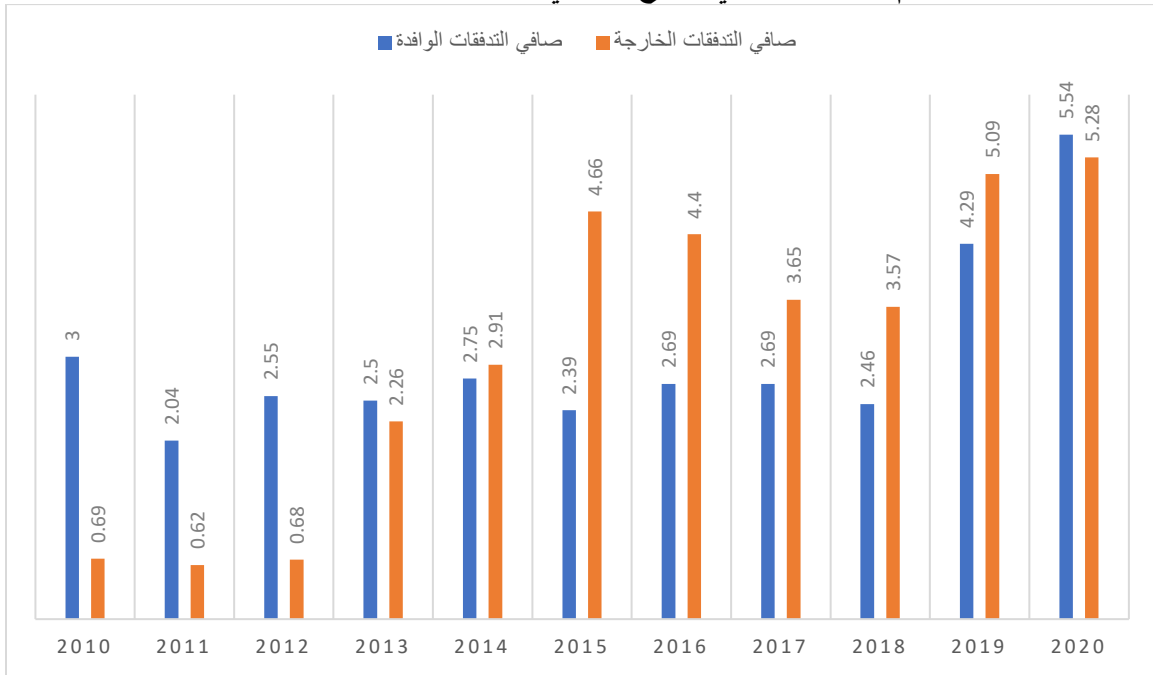
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي السنوي 2017م، وزارة الاقتصاد الاماراتي، ص 39.

- مقال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للإمارات، موقع وزارة الاقتصاد الأجنبي، نشر 06/04/2022.<sup>15</sup>

شكل رقم (03): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عن

الفترة 2010-2020 م % من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المجمعة من موقع البنك الدولي

وطبقا لما نلاحظه في الشكل، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة نموا في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر السنوي لعام 2017م حيث بلغت نحو 10,4 مليار دولار مقارنة مع 9,0 مليار دولار سنة 2016م بنسبة

نمو بين العامين بلغت 15,5% وبمتوسط معدل نمو خلال الفترات 2011-2016م بلغ 6,56% وبذلك تطور رصيد

<sup>15</sup> <https://www.moec.gov.ae/-/fdi-inflows-into-the-uae-grow-by-3.9-in-2021-to-reach-aed-76-billion>, 6/04/2022

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

الاستثمارات الأجنبية التراكمية الواردة إلى الدولة وبلغ 128,3 مليار دولار عام 2017م بعد أن كان 117,9 مليار دولار عام 2016، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة 2011-2017م بلغ نحو 10,36%.

كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 نمواً بنسبة 3.9% مقارنة بعام 2020، وبلغت قيمتها نحو 76 مليار درهم إماراتي (20.7 مليار دولار أمريكي). وارتفع بذلك الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدولة مع نهاية عام 2021 ليصل إلى نحو 630 مليار درهم إماراتي (171.6 مليار دولار) بنمو بلغ 13.7% مقارنة بعام 2020. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة بنسبة 11.6%، فيما حقق الرصيد التراكمي لتلك الاستثمارات خلال الفترة نفسها نمواً بنسبة 11.3%.

ويتميز هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة بالتنوع الكبير حيث يأتي بمقدمة القطاعات الاقتصادية المستحوذة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعات العقارات وخدمات الأعمال وتجارة الجملة والتجزئة والمؤسسات المالية والتأمين والصناعات التحويلية ومنتجات تكرير النفط.

ومن المتوقع أن تشهد الدولة في الأعوام القادمة المزيد من النمو في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل توجه الدولة نحو تفعيل سياسة مصادر الدخل وتحقيق رؤيتها لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار. بالإضافة إلى ما أسهمت به المناطق الحرة في تقدم ملموس على صعيد تنوع القاعدة الاقتصادية، فقد لعبت دوراً مهماً في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة من 9,6 مليار دولار عام 2012 إلى 76 مليار دولار في عام 2021 بمتوسط نمو سنوي بلغ 3.9% وهذا نتيجة الحوافز المقدمة من طرف الدولة مثل تملك المشروعات في هذه المناطق بنسبة 100% للأجانب والاستفادة من التسهيلات والخدمات والإجراءات المسيرة التي توفرها، حيث بلغ عدد الشركات المستثمرة في المناطق الحرة بدبي ما يزيد عن 38000 شركة تتضمن 330000 موظف.<sup>16</sup>

### المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية بالمناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة بالإمارات أحد الأدوات الهامة التي تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الصادرات وتنمية التجارة الدولية وفي سبيل ذلك قامت الدولة بتشجيع المشروعات العاملة في تلك المناطق من خلال العديد من الحوافز الجمركية والضريبية بغرض إزالة كافة المعوقات التي تعترض سبيل تلك المشروعات وتسهيل عملية

<sup>16</sup> \_ تأسيس الأعمال الحرة في الإمارات ، الموقع : <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/starting-a-business-in-a-free-zone> ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/27

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

استيراد السلع وتصنيفها وإعادة تصديرها مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الصادرات وخلق قيمة مضافة عالية وبالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.

ولبيان دور المناطق الحرة في تنمية التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ينبغي دراسة تطور التجارة الخارجية للدولة في الفترة (2010-2016) وتوضيح نسبة مساهمة تجارة المناطق الحرة من إجمالي التجارة.<sup>17</sup>

### الجدول رقم (10): تطور التجارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة (2010-2016)

الجدول رقم (10): تطور التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في الفترة (2010-2016).

الوحدة: مليون دولار

الواردات	الصادرات	إعادة التصدير	اجمالي الصادرات	اجمالي التجارة	
125608	113629	-	-	299237	2010
222780	34073	93234	127306	350086	2011
248620	45412	108037	158314	406934	2012
262485	46260	119834	166094	428579	2013
268932	4777	123724	166094	435433	2014
257320	50123	113090	166501	420593	2015
253459	50212	118089	168302	421761	2016

المصدر: الهيئة الاتحادية للجمارك، الهيئة الاتحادية للتنافسي والاحصاء، وزارة الاقتصاد، حسابات الطالبين من خلال الجدول نلاحظ زيادة قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات خلال الفترة 2010-2016،

حيث كانت قيمة إجمالي الصادرات الإماراتية عام 2010م (113629) مليون دولار وبلغت في عام 2016م ما يزيد عن (168302) مليون دولار أي بزيادة بلغت (54673) مليون دولار، وهي بنسبة تكاد تصل إلى 50%

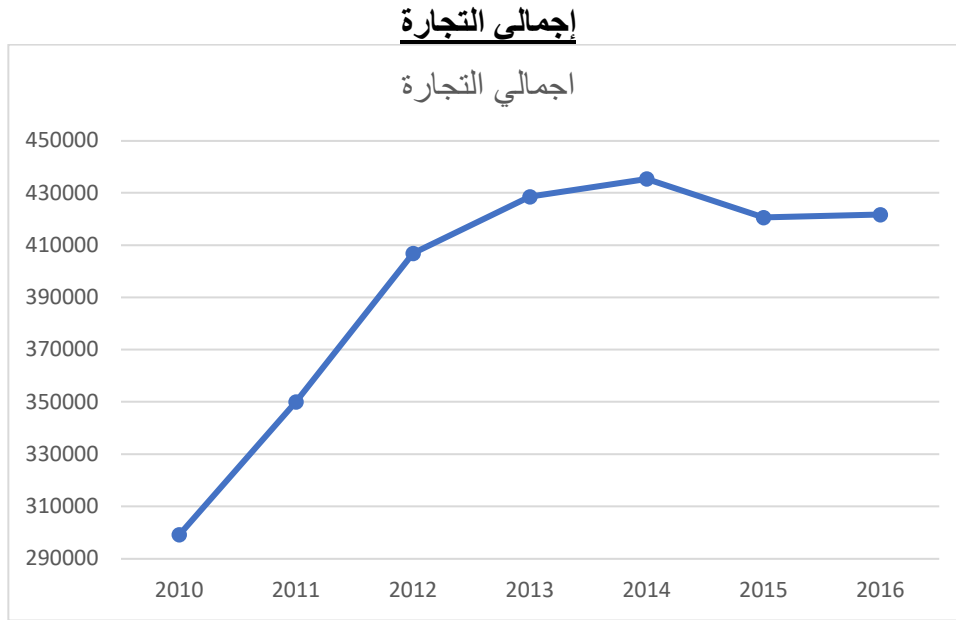
<sup>17</sup> \_ الهيئة الاتحادية للجمارك ، وزارة الاقتصاد

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

بالمقارنة بعام 2010م في حين بلغ المتوسط السنوي لهذه الصادرات خلال السبع سنوات المذكورة حوالي (135678) مليون دولار بنمو سنوي 5%، في حين بلغت نسبة إعادة التصدير 28% من إجمالي التجارة الخارجية لعام 2016م بعد ما كانت تبلغ 26% سنة 2011م وهو ما يعكس ارتفاع الميزة التنافسية التي يتمتع بها نشاط إعادة التصدير في الإمارات وتزايد مكانتها العالمية في هذا المجال.

اما في الأعوام 2020 و 2021، فقد القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2021 ما يقرب من 1.9 تريليون درهم، محققة نمواً بنسبة 27% مقارنةً بعام 2020، حيث شمل النمو جميع مكونات التجارة، بما فيها التصدير والاستيراد وإعادة التصدير، كما شهدت أرقام التجارة الخارجية غير النفطية على المستوى المحلي لجميع إمارات الدولة زيادة بنسب متفاوتة، الأمر الذي يعكس النمو الشامل الذي حققته تجارة الدولة<sup>18</sup>.

### الشكل رقم (04): تطو التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة في الفترة 2010-2016م.



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (10)

### ثانياً: التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات

شهدت الصادرات غير النفطية للمناطق الحرة نمواً كبيراً خلال الفترة 2010-2016م حيث ارتفع إجمالي صادراتها من 40مليار دولار سنة 2010م إلى حوالي 60مليار دولار سنة 2016م بنسبة نمو بلغت 50%، في

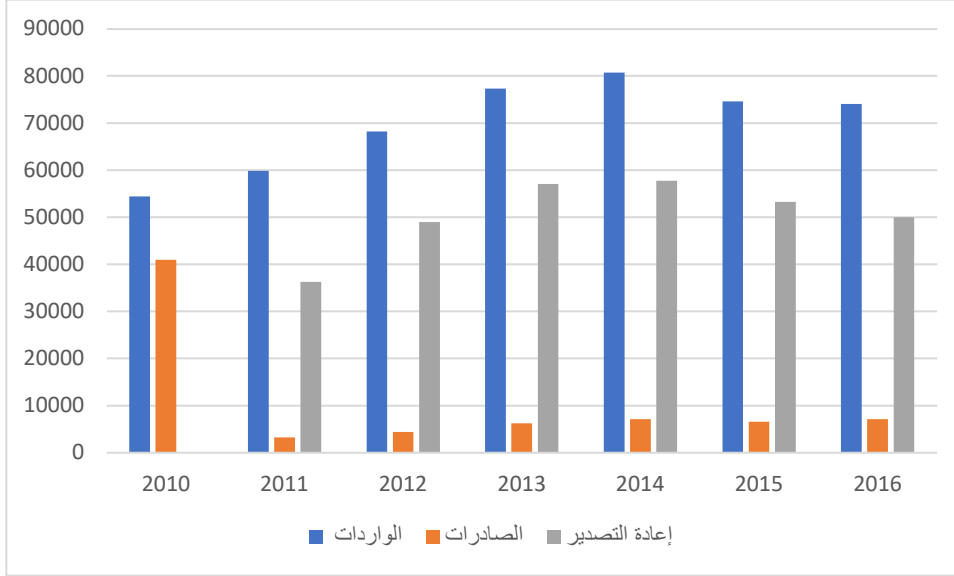
<sup>18</sup> <https://www.emaratalyout.com/business/local/2022-02-27-1.1604374>; 22-02-2022

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

حين ارتفعت قيمة واردات المناطق الحرة من 54 مليار دولار سنة 2010م إلى حوالي 75 مليار دولار سنة 2016م بنسبة نمو بلغت 38%، وبالتالي ارتفاع التجارة الخارجية الإجمالية للمناطق الحرة من 95 مليار دولار سنة 2010 إلى حوالي 131 مليار دولار سنة 2016م بزيادة قدرها 36 مليار دولار وبمتوسط سنوي قدره حوالي 111 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 7% وهو معدل نمو يمكن القول بأنه من الصعوبة أن تحافظ عليه أي منطقة حرة خاصة في ظل ظروف اقتصادية متغيرة.

والشكل التالي يبين تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة 2010-2016

الشكل رقم (05): تطور التجارة الخارجية للمناطق الحرة بالإمارات في الفترة (2010-2016م)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نشرات احصائية لسنوات مختلفة

وحسب تقرير التجارة العالمي عام 2015م فقد حافظت الإمارات على مكانتها المتقدمة على خارطة التجارة العالمية وحلت في المركز 16 في قائمة الدول المصدرة للسلع، وتقدمت مرتبة واحدة في جانب الواردات السلعية حيث حلت في المركز 19 في قائمة الدول المستوردة للسلع وبقيت محافظة على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول العربية.

وقد بلغ متوسط معدل نمو قطاع التجارة خلال الفترة 2001-2015م نحو 7% وتطورت نسبة مساهمته في

الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 12,8% عام 2015م.<sup>19</sup>

<sup>19</sup> أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أوت، 2016م، ص 19

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

### ثالثاً: مساهمة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات

الجدول رقم (11): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016)

2016م							
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
30%	28%	29%	30%	29%	27%	29%	الواردات
34%	37%	39%	38%	33%	31%	36%	الصادرات
31%	31%	33%	32%	30%	28%	32%	اجمالي التجارة

المصدر: من إعداد الطلبة

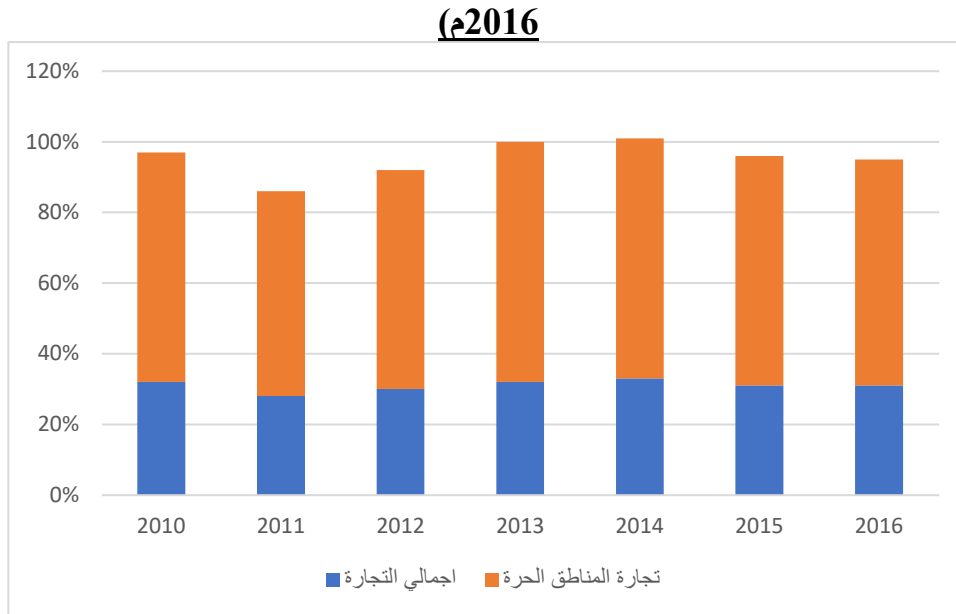
من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مشاركة المناطق الحرة من مجمل واردات الدولة قد بلغ إجمالي متوسطها خلال الفترة 2010-2016م حوالي 29% في حين بلغ متوسط مساهمتها في صادرات الدولة حوالي 35% أي تساهم بأكثر من ثلث صادرات الدولة كما تساهم بـ 31% من إجمالي التجارة الخارجية للإمارات وهو أمر يظهر بجلاء الأهمية النسبية لهذه المناطق في التجارة الخارجية لدولة الإمارات.

وتعد دبي الإمارة الأكثر حيافة على المناطق الحرة في الإمارات إذ يبلغ عدد المناطق الحرة في هذه الإمارة حوالي 30 منطقة حرة تستحوذ على 39% من صادرات الإمارة وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر منطقة جبل علي أكبر وأقدم منطقة حرة بدبي والإمارات إذ تستحوذ على 21% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة كما أنها تلعب دوراً محورياً في تنويع اقتصاد الإمارة حيث تستقطب الشركات العالمية التي تضيف قيمة للاقتصاد الوطني من خلال تسهيل أعمالها وعبر تأسيس شركات قوية مع عدد من دول العالم.<sup>20</sup>

<sup>20</sup> \_ الهيئة العامة للجمارك ، ووزار الاقتصاد

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

الشكل رقم (06): نسب مساهمة تجارة المناطق الحرة في التجارة الخارجية للإمارات في الفترة (2010-2016)



المصدر: من إعداد الطالبين

### المطلب الثالث: مساهمة المناطق الحرة في الاقتصاد الإماراتي

تعد المناطق الحرة من أهم الإستراتيجيات التي تبنتها الإمارات وأعطتها الأولوية الكبيرة وذلك نظراً لمساهمتها الكبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث أضحت نموذجاً يحتذى به لكيفية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لجذب الأموال الأجنبية وتنويع مصادر الدخل، وباعتبار دبي الإمارة المستحوذة على 60% من المناطق الحرة بالإمارات فإن هذه المناطق، تساهم حالياً بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات تبلغ 31% كما أنها تستحوذ على 39% من صادرات إمارة دبي وتساهم بـ 30% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة سنة 2017م وأصبحت تضم أكثر من 38000 شركة تتضمن 330000 موظف<sup>21</sup>

أنعشت المناطق الحرة مساحات واسعة للاستثمار في المناطق المحيطة بها، حيث توسعت المشروعات العقارية لخدمة العاملين في شركاتها، ما أتاح تشابكاً أفضل للقطاعات الاقتصادية عبر وضع حركة التجارة والاستثمار في خدمة التوسع المالي والعقاري، الأمر الذي نقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من توفير الخدمات للاقتصاد الإقليمي في منطقة متسعة تمتد من وسط وجنوب آسيا، إلى المنطقة العربية، والدول الأوروبية، وصولاً إلى عمق القارة الإفريقية.

<sup>21</sup> أسامة أحمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

ويؤكد مسؤولون وخبراء في المناطق الحرة في الإمارات أن الدولة تعتبر واحدة من أهم الدول التي تمتلك مناطق حرة ناجحة بمقاييس عدة، مترجمة نجاحاتها بحجم الاستثمارات التي وصلت إليها، وتنوع هذه المناطق من حيث الصناعات والخدمات، وأن النجاح الدائم والمتواصل لهذه المناطق أدى إلى خلق تحديات جديدة مواكبة مع التغيرات الاقتصادية المحلية، والإقليمية، والدولية.

تجارة المناطق الحرة في الإمارات تتجاوز 620 مليار درهم وفق إحصاءات وزارة المالية. وتعد المناطق الحرة المنتشرة في جميع إمارات الدولة لاعباً رئيسياً في تنويع مصادر الدخل، ورافداً أساسياً للاقتصاد الوطني طيلة السنوات الماضية، الأمر الذي جعل تطويرها، سواء على مستوى البنية التحتية، أو التشريعية، في صدارة أولويات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

وفي مؤشر على أهمية الدور الذي تلعبه المناطق الحرة في دعم الاقتصاد الوطني فقد شكلت قيمة تجارتها نحو 53.5% من إجمالي تجارة الدولة غير النفطية خلال عام 2019 البالغة 1.16 تريليون درهم، بحسب الإحصاءات الرسمية.

وبعيداً عن الصناعة والتجارة والصناعات التحويلية، وخدمات التخزين، وشركات الخدمات اللوجستية وتجارة السلع، تضم المناطق الحرة عشرات الآلاف من الشركات الأجنبية التي تعمل في مختلف القطاعات الخدمية في قطاعات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من القطاعات الأخرى.

يشار إلى أن حزمة المميزات التي أسهمت في زيادة جاذبية المناطق الحرة في الإمارات؛ تشمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي لدولة الإمارات، وتوفر البنية التشريعية الاستثمارية، والحوافز الممنوحة للمستثمرين، إضافة إلى البنية التحتية ونظم الاتصالات الحديثة والمطارات والموانئ، والخطوط البرية السريعة التي تضاهي نظيرتها في الدول الصناعية المتقدمة.

وتقوم العديد من المناطق الحرة في الوقت الراهن بالبحث عن محفزات جديدة ذات قيمة مضافة تعزز تنافسيتها وتضمن لها المحافظة على عملائها من الشركات وكذلك جذب المزيد من رواد الأعمال.

وتشمل القيمة المضافة المساعدة في التسويق وبناء علاقات الأعمال وفتح الأسواق، فضلاً عن توفير أرقى خدمات الدعم وتوفير المشورة. كما تقوم العديد من المناطق الحرة الآن بالاستفادة من الآليات الجديدة للإقامة والحصول على الإقامة طويلة الأمد لمستحقيها في إطار تعزيز تنافسيتها.

ومن المرجح أن تزداد حدة المنافسة بين المناطق الحرة، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس إيجاباً على بيئة

## الفصل الثالث: تأثير المناطق الحرة في النمو الاقتصادي في الإمارات

الأعمال ككل ويعزز تنافسية المنتج الإماراتي بشكل عام<sup>22</sup>.

وكان لفيروس كورونا المستجد الذي فتك بكبريات اقتصادات دول العالم، إضافة إلى الخسائر الصحية والبشرية التي أحدثها في الإنسان؛ دور كبير في إعادة تعاطي مختلف الأنظمة الاقتصادية مع نتائج هذه الجائحة، بل وإعادة التكيف مع المتغيرات الاقتصادية واللوجستية والصحية على مختلف الصعد والمجالات.

والمناطق الحرة ليست بعيدة عن أي منظومة اقتصادية محلية، أو عالمية، حيث تعاطت هي الأخرى مع إفرزات الجائحة، فسنت قوانين تشريعية وأطراً تنظيمية، وأعدت جدولة رسومها وقيمة خدماتها المقدمة للمستثمرين، بل وسارعت في كثير من الأحيان إلى التسابق فيما بينها على أمل الظفر بحصة استثمارية ما من سوق أرهقه «كوفيد-19»، لعل وعسى أن ترفع نسب انشغالها ومعدلات استقطابها للأيدي العاملة والاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو حتى التدفقات التجارية والمالية بحسب الغرض منها<sup>23</sup>.

وشكلت المحفزات التي أطلقتها المناطق الحرة في مختلف إمارات الدولة خلال عام 2020 شريان حياة بالنسبة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما وأنها ساهمت في تخفيض كلفة الأعمال وتعزيز السيولة المالية للشركات، الأمر الذي ساهم في تعزيز جاذبيتها كوجهة مفضلة للاستثمار، حيث تضمنت المحفزات، اعتماد خطط مرنة لدفع الإيجارات، والإعفاء من دفع الإيجارات بشكل كامل لفترات متباينة، وتيسير الدفعات المالية وتخفيض رسوم التراخيص، ما ساهم في توفير حد أدنى من السيولة ساهم في دعم العمليات التشغيلية للشركات

### المناطق الحرة بإمارة أبو ظبي □ دبي

#### 1. أبو ظبي

حددت دائرة التنمية الاقتصادية – أبو ظبي 1105 أنشطة تجارية وصناعية مسجلة لديها لحق تملك ترخيصها الاقتصادي لغير المواطنين من أشخاص طبيعيين واعتباريين، بما يتيح لهم حق تملك الشركات التجارية بملكية تامة، أو بأي نسبة لممارسة هذه الأنشطة على مستوى أبو ظبي.

ويتم تحديث جدول الأنشطة المتاحة للتملك وفقاً لقرارات مجلس الوزراء بتحديد الأنشطة ذات الأثر الاستراتيجي، حيث تسري هذه الأنشطة على الشركات المرخصة وفق التشريعات الصادرة، الاتحادية والمحلية، بشأن تنظيم ضوابط الترخيص وفقاً لنوع النشاط، ويحق للشركات القائمة تعديل أوضاعها بشرط الامتثال للائحة الأنشطة، أو قيود أخرى سارية.

<sup>22</sup> رؤية 2021

<sup>23</sup> التملك الأجنبي، الموقع <https://added.gov.ae/ar-AE/Our-Initiatives/Foreign-Ownership>، تاريخ الاطلاع: 2022/5/1

### 2. دبي

وعلى مستوى دبي، حيث يصل عدد الأنشطة الاقتصادية إلى أكثر من 2300 نشاط، وينطبق قرار التملك الكامل للمستثمرين الأجانب على أكثر من 1000 نشاط تجاري وصناعي، بينما لا ينطبق على 7 قطاعات تشكل قائمة الأنشطة الاقتصادية ذات الأثر الاستراتيجي.

ولا ينطبق قرار التملك الكامل للأجانب على الأنشطة المهنية، حيث يسمح للمستثمرين بمزاولة الأعمال المهنية والحرفية في الإمارة بأنفسهم، ويشترط تعيين وكيل خدمات محلي، فيما لا تتطلب فروع الشركات الأجنبية وكيل شركة إماراتياً.

الملكية الكاملة للمستثمرين الأجانب بنسبة 100% متاحة في دبي لأنشطة مثل: التجارة العامة والمقاولات وتجارة المجوهرات والمصوغات من الذهب واللؤلؤ والساعات الثمينة، إضافة إلى تجارة السيارات والشاحنات، وتجارة المواد الغذائية. كما شملت أنشطة صناعية، منها: الإنشاءات المعدنية ومواد البناء، والأصباغ، والأرضيات، إضافة إلى الصناعات الغذائية، وإنتاج المياه، كما امتدت الأنشطة لتشمل روضة ومدرسة ابتدائية وإعدادية وفندقاً<sup>24</sup>.

<sup>24</sup> \_ التملك الأجنبي، الموقع <https://added.gov.ae/ar-AE/Our-Initiatives/Foreign-Ownership>، تاريخ الاطلاع : 2022/5/1

### خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الاقتصاد الإماراتي شهد خلال السنوات الخيرة تطورا ملحوظا، وهذا ما عكسته مختلف المؤشرات المعتمد عليها في الدراسة سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، حيث عملت الإمارات على تحقيق عدة أهداف إستراتيجية منها الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي كان له انعكاس إيجابي على مستويات الإنفاق العام التي ارتفعت هي الأخرى لتشهد مستويات المعيشة تحسنا ملحوظ وانخفضت معدلات البطالة لأقل من 5%.

وإدراكا منها لضرورة التنويع الاقتصادي قامت الإمارات بالتحسين من مناخ الأعمال وفتح المجال أكثر لدور القطاع الخاص في عملية التنمية وجلب العديد من الاستثمارات الأجنبية نتيجة الامتيازات الممنوحة وبالفعل تمكنت الإمارات وكما رأينا من الرفع من الناتج غير النفطي والذي من المتوقع أن يتواصل ارتفاعه في السنوات القادمة.

وقد كانت المناطق الحرة ضمن إستراتيجيات الإمارات حيث أصبحت من أقوى الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الإماراتي، فقد كان لها إسهام كبير في الرفع من الناتج غير النفطي وتحقيق التنوع الاقتصادي للإمارات.

الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

تعتبر المناطق الحرة شريانا حيويا لاقتصاديات الدول كونها تعمل على مضاعفة مكانتها التنافسية في الانتاج غير التقليدي وتوفير فرص العمل لتخفيف مشاكل البطالة أو نقص الموظفين في البلاد وتعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI كوسيلة لتحفيز نقل التكنولوجيا وكمشجع للشركات المحلية وتوفير نموذج اختباري للحكومات يؤدي إلى إصلاحات اقتصادية على نطاق واسع.

وقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة بتحويل اقتصادها من اقتصاد معتمد على النفط إلى اقتصاد قوي ومتنوع بفضل مجموعة من العوامل والمقومات أبرزها توفر المناخ الاستثماري المناسب والمشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تصدرت الإمارات قائمة الدول العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية بقيمة تقارب 11 مليار دولار في عام 2017م بالإضافة إلى ذلك تعتبر الإمارات دولة رائدة في إنشاء المناطق الحرة وتنميتها ليس على مستوى منطقة الشرق الأوسط فحسب وإنما على المستوى العالمي إذ يوجد بها 37 منطقة حرة بنسبة 41% من إجمالي المناطق الحرة في الشرق الأوسط بتنوع لا مثيل له فضلا عن ذلك حماية القوانين للقطاع الخاص وتشجيعه على لعب دوره المحوري في قيادة الاقتصاد.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- ◀ إن فكرة إنشاء المناطق الحرة ليست حديثة النشأة بل كانت منذ القديم لكنها تطورت مع التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي.
- ◀ تهدف الدول من وراء إنشاء المناطق الحرة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها توفير فرص العمل للبطالين، وجلب العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- ◀ إن نجاح المناطق الحرة في العالم ليس مرتبط بالأساس بالإعفاءات الجبائية التي تقدم لأجل جذب الاستثمار الأجنبي وإنما يجب أن تتضافر مجموعة من العوامل والمؤهلات من موقع جغرافي وتوفير الأمن والاستقرار السياسي وغير ذلك.
- ◀ تلعب المناطق الحرة في الإمارات دورا أساسيا في قيادة الاقتصاد الوطني خاصة وأنها تستحوذ على 31% من التبادل التجاري.
- ◀ نجحت الإمارات العربية المتحدة في تبني فكرة إقامة المناطق الحرة نظرا للمساهمة الكبيرة لهذه المناطق في أداء الاقتصاد الوطني عبر استقطاب الاستثمارات من مختلف مناطق العالم حيث أصبحت حاضنات ازدهار للشركات المحلية والعالمية وساهمت في تنوع مصادر الدخل الاقتصادي وزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني فضلا عن نقل المعرفة والمهارات.

## الخاتمة العامة

قامت المناطق الحرة بالإمارات بدور حيوي في دعم النمو الاقتصادي حيث كرست وأصبحت مركز إقليمي وعالمي للتجارة والخدمات المالية حيث تحتضن الإمارات 37 منطقة حرة منها 23 منطقة حرة في دبي وحدها تستحوذ على 39% من صادرات الإمارة وتشكل نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي فضلا على أنها مصدر أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يوجد بها ما يزيد على 38000 شركة تتضمن 330000 موظف.

### نتائج اختبار الفرضيات:

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

اعتمدت الإمارات العربية المتحدة -بالإضافة إلى الإعفاءات الجبائية الممنوحة- على مجموعة من المقومات الاقتصادية والبيئية ساهمت بشكل كبير في جذب الاستثمارات المباشرة مثل الموقع الجغرافي المتميز حيث تتوسط منطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا كما أن فيها موانئ بحرية تتميز بأقصى درجات الكفاءة وتوفر البنية التحتية المتطورة إضافة إلى توفر الأمن والاستقرار السياسي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

استقطبت المناطق الحرة في الإمارات 9.6% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2017م، حيث سجلت المناطق الحرة بدبي 38000 شركة وشكلت صادراتها حوالي 30% من صادرات الإمارات غير النفطية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

ساهمت المناطق الحرة بالإمارات في زيادة نموها الاقتصادي وذلك من خلال توفير مناصب الشغل حيث ساهمت ب 7.5% من إجمالي التوظيف في الإمارات وساهمت في جذب 9.6% من الاستثمار الأجنبي المباشر وب 31% من مجمل تجارة الإمارات كما ساهمت ب 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

### الاقتراحات

بالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة، ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات كما يلي:

التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لنجاح المناطق الحرة.  
التركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وورشات العمل المتخصصة، بالإضافة إلى إصدار مجلات ونشرات عن مزايا الاستثمار المنطقة الحرة بلغات متعددة وتوزيعها على السفارات والمراكز الاقتصادية المحلية والدولية والعربية.

## الخاتمة العامة

◀ على الدولة إعطاء الأولوية لمراكز التأهيل العلمي والفني والاتفاق على البحث العلمي من أجل تكوين يد عاملة ماهرة وكوادر بشرية قادرة على تلبية حاجيات السوق المحلية حتى يستفيد المواطنون مما توفره الاستثمارات الجديدة في المنطقة الحرة فرص عمل وما ينتج عن ذلك من انتعاش اقتصادي يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة للسكان.

◀ على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة والعمل على النظر فيها من جديد نظرا لأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى تعزيز العلاقات العربية والدولية وذلك من خلال توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات وتحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة، وتوفير وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية من أجل التواصل بالإضافة لتوسيع الشبكة الطرقية في المنطقة الحرة حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار.

◀ ضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية في مجال جلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء المناطق الحرة وإدارتها وتمكين القطاع الخاص.

◀ إذا أرادت الجزائر تنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية للنفط يجب عليها أن تفتح على الاقتصاد العالمي وإن تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء المناطق الحرة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص وتمكينه من لعب دوره المحوري في قيادة الاقتصاد.

### آفاق الدراسة:

بعد دراستنا للموضوع -المناطق الحرة ودورها في دعم النمو الاقتصادي- ومحاولتنا للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك أن هذا البحث كغيره من البحوث لا يخلو من القصور أو النقصان وبذلك يكون انطلاقة لبحوث جديدة نذكر منها:

◀ دور المناطق في زيادة الصادرات

◀ القيام بدراسات استشرافية للمستقبل التشريعي والتنظيمي للمناطق الحرة في ظل تزايد وتنامي التكتلات الاقتصادية؟

◀ الاهتمام بالمناطق الحرة الافتراضية (الالكترونية) التي قد تكون الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة مستقبلا؟

◀ الاهتمام بدراسات كل الأنواع الحديثة للمناطق الحرة من المناطق الزراعية، الإعلامية، الثقافية، والسياحية بهدف تبنيتها في الجزائر كسياسات بديلة للاقتصاد الريعي.

## الخاتمة العامة

---

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بقدر قليل في تسليط الضوء على هذا الموضوع الهام والواسع، حيث يبقى فيه المجال مفتوحا للبحث في مختلف الجوانب بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة تأخذ بعين الاعتبار من الجهات المعنية أو تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع بالعربية

أ- الكتب

1. خالد عليان عليمان وعلي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
2. خبّانة عبد المالك، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014م.
3. عبد المطلب عبد الحميد، النظريات الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
4. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
5. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
6. علي عبد الفتاح أو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-، دار المسيرة، 2007، عمان.
7. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الناشر الإسكندرية، 2000.
8. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
9. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، عمان، 2007.

ب- المنكرات الجامعية:

10. نبأ فتحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاديات مالية أو البنوك، جامعة أمحمد وقرّة، ومرداس، 2009.

## المقدمة العامة

11. شاشوة حميد، دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية - دراسة استرشادية في تجرية المناطق الحرة الأردنية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة أحمد□وقرة، الجزائر، 2015م.
12. الطيب الأمين محمد عضوي وآخرون، محددات النمو الإقتصادي بالتركيز على الإنفاق الإقتصادي في السودان خلال الفترة (1978، 2010م)□، حث تخرج لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي، قسم الإقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
13. عبد الرحمان محفوظ، النظام القانوني للاستثمار في المناطق الحرة -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، قسم القانون التجاري، جامعة حلب، سوريا، 2014.
14. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية(دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2013.
15. لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية، 2000-2010، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة□سكرة، 2012.
16. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قرع تخطيط كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
17. مريم فضال، المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر، قسم القانون المعقد، تخصص الإدارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2008م.
18. هبة السيد محمد سيد أحمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي (دراسة دولية مقارنة بالتركيز على الإقتصاد المصرفي)؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم

## المقدمة العامة

الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازق، 2017.

19. وليد عمر عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال

الفترة (1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية،

جامعة أمحمد □ وقررة □ ومرداس، 2016.

### ج- المذكرات الجامعية:

20. أحمد العنّانة، التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة

تحليلية، المناطق الحرة في الإمارات، العدد (1)، 2015م.

21. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط

□ الكويت، العدد 73، ماي 2008.

22. أسامة أحمد وآخرون، صحيفة البيان. العدد 13752، 11 فيفري 2018.

23. أسعد حمود سلطان السعدون، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة، الملتقى العربي الثاني

حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة، جامعة الدول العربية، القاهرة، 18/14 ماي

2006.

24. جليل شيعان البيضاني، ربع قاسم تثجيل، عوامل نجاح المناطق الحرة في الدول النامية، مجلة

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد 17، 2006.

25. محمد نبيل محمد الجداوي، المناطق الحرة في مصر: (النشأة، التطور، الأهمية)، الملتقى العربي

الأول حول الأساليب الحديثة لتنظيم وإدارة المناطق الحرة، مصر.

26. مزريق عاشور، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق

التنمية الاقتصادية الإقليمية - تجارب مختارة -، الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في

الجزائر، جامعة حسنية □ ن □ وعلي، الشلف، 2017م.

27. نبيل الجداوي: دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية ( حالة مصر ) ، الملتقى

العربي الثاني لادارة المناطق الحرة وأثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة"، القاهرة

## المقدمة العامة

، مصر، 14-18 ماي 2006، ص 04.

28. أسعد حمود سلطان السعدون ، مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة ، الملتقى العربي الثاني حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة ، جامعة الدول العربية، القاهرة 14/18 ماي 2006، ص 8-9

29. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الاطار العام)، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان 2007م ص 412-413

### د- التقارير:

1. أحمد ماجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، أوت، 2016م.

2. وزارة الاقتصاد الإماراتية: التقرير الاقتصادي السنوي للعام 2015 أو ظبي، الإمارات.

3. وزارة الاقتصاد الإماراتية: تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة 2005-2010م، أو ظبي- الإمارات، 2012م

### هـ- المواقع الالكترونية

1. عبد الحليم سالم، رئيس المناطق الحرة 11 مليار دولار صادرات المناطق الحرة بمصر للخارج، متاح في الموقع: <https://www.youm7.com/story/2016/1/17> ، تاريخ الاطلاع 2022/4/2.

2. ناجي عبد العزيز، سحر نصر: المناطق الحرة حققت صادرات ب 17.3 مليار دولار في 2018، متاح على الموقع:

<https://www.almasryalyoum.com/news/details/1510952>، تاريخ الاطلاع:

2022/04/22

3. نفط وغاز الخليج.. لاعب رئيسي في الطاقة العالمية (إطار)، متاح في الموقع: <https://www.aa.com.tr/ar/>، تاريخ الاطلاع: 2022/04/02.

## المقدمة العامة

4. الإمارات بالمرتبة 14 عالميا والأولى إقلييا في مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر لعام

<https://www.emaratalyom.com/business/local/2022-04-07-2022>

1.1619099 ، تاريخ الاطلاع : 2022/04/07.

5. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للإمارات تسجل نموا جديدا بنسبة 3.9% في

<https://www.moec.gov.ae/-/fdi-inflows-2021> وتصل إلى 76 مليار درهم،

[into-the-uae-grow-by-3.9-in-2021-to-reach-aed-76-billion](https://www.moec.gov.ae/-/fdi-inflows-2021) ، تاريخ

الاطلاع : 2022 /04/06.

6. "1.9 تريليون درهم التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات في 2021 بنمو 27%"

[https://www.emaratalyom.com/business/local/2022-02-27-](https://www.emaratalyom.com/business/local/2022-02-27-1.1604374)

1.1604374 ، تاريخ الاطلاع : 2022/02/22

7. أسعد محمد السعدون، المناطق الحرة العامة وأنواعها وتطبيقاتها، مقال منشور على موقع:

[https://web.archive.org/web/20120606081945/http://asharqiaforum.co](https://web.archive.org/web/20120606081945/http://asharqiaforum.com)

[m/t147.html](https://web.archive.org/web/20120606081945/http://asharqiaforum.com)، تاريخ الاطلاع : 2022/04/16

8. جلال خشاب، النمو الاقتصادي ( مفاهيم ونظريات)، على الموقع :

<https://web.archive.org/web/20110105194259/http://akukah.net> تاريخ الاطلاع : 29 أبريل

2022.

9. فاروق فياض، صادرات الإمارات تففز 30% إلى 248 مليار درهم في 9 أشهر، الموقع:

<https://www.alkhaleej.ae/2021-11-20> تاريخ الاطلاع : 2022/04/22.

10. الاقتصاد بين الماضي والحاضر ، الموقع : [https://u.ae/ar-ae/about-the-](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-presen)

[uae/economy/economy-in-the-past-and-presen](https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy/economy-in-the-past-and-presen) ، تاريخ الاطلاع :

2022/04/22

11. رؤية 2021، الموقع: <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/vision-2021>

تاريخ الاطلاع 1

2022/05/

12. تأسيس الأعمال الحرة في الامارات ، الموقع : <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/starting-a-business-in-a-free-zone>

، تاريخ الاطلاع :

.2022/04/27

13. التملك الأجنبي ، الموقع <https://added.gov.ae/ar-AE/Our-Initiatives/Foreign-Ownership>

، تاريخ الاطلاع : 2022/5/1

#### ثانيا: المراجع بالفرنسية

1. UNITED NATIONS ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR ASIA AND THE PACTIF: **Free trade zone and port Hinterland Development**, New York, USA, 2005, P05.

2. Jean-Pierre BARBIER et Jean-Bernard VERON : **Les zones franches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice, Sénégal, Tunisie)**, Edition KARTHALA, Paris, France, 1991, P01.

3. KYOTO CONVENTION: "**Guidelines to Specific, Annex (D) Chapter (2) Free zones**»، World Customs Organization, July 2000, P 04.

4. William MILBERG, Matthew AMENGUAL: **Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation (un examen des tendances)**، publications du Organisation Internationale du Travail, Genève, Suisse, 2008, P 05.

5. Walid AYADI : **Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur du textile (Impacts commerciaux et juridiques)**, Mémoire présente comme exigence partielle de la maîtrise en droit international, Université du Québec à Montréal, Canada, 2009, P 09.

6. Philippe FORTIN : **La pratique du commerce international**, Publication CHH Ltée, Québec, Canada, 2005, P 240

7. Xiaolan FU et Yuning GAO: **Les zones franches d'exportation en Chine (une étude)**، Rapport présenté au Bureau International du Travail (BIT) ، Genève, Suisse, 31 Octobre 2007, P 03

8. Frédéric BEAUREGAD : **Les zones franches et le développement régional**, Direction de la recherche parlementaire, Bibliothèque parlement, Canada, 19 novembre 2003, P 05.



المخلص

### الملخص:

تمثل المناطق الحرة أداة مثالية تساهم في تحقيق أهداف متعددة للدول المضيفة كالإسهام في تنمية صادراتها، وتوفير فرص العمل لمواطنيها ونقل التكنولوجيا الحديثة إليها فقد توسع مجال إنشاء هذه المناطق وتعددت أشكالها وتطورت أعمالها، الأمر الذي أصبح معه هذه المناطق ظاهرة اقتصادية تمثل للعديد من الدول المضيفة القاطرة الرئيسية لاقتصاداتها مساهمة ذلك في المزيد من النمو الاقتصادي لهذه الدول والمزيد من الرفاهية والتحضر لمواطنيها. وتعد التجربة الإماراتية من أهم التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة حيث استطاعت فضلها بناء اقتصاد قوي ومتنوع غير معتمد على النفط.

**الكلمات المفتاحية:** المناطق الحرة، النمو الاقتصادي، تنمية الصادرات، التجربة الإماراتية.

### Résumé:

Les zones franches sont un outil idéal qui contribue aux multiples objectifs des pays d'accueil, tels que contribuer au développement de leurs exportations, fournir des emplois à leurs citoyens et leur transférer des technologies modernes. La zone d'établissement de ces régions s'est élargie, a multiplié leurs formes et a fait évoluer leurs activités, devenant ainsi un phénomène économique qui représente de nombreux pays d'accueil comme la principale locomotive de leurs économies, contribuant ainsi à leur croissance économique future et à un plus grand bien-être et urbanisation de leurs citoyens. L'expérience des EAU est l'une des plus réussies dans le domaine des zones franches, avec laquelle ils ont pu construire une économie forte et diversifiée qui ne dépend pas du pétrole.

**Mots-clés:** Zones franches, croissance économique, développement des exportations, expérience des EAU.

### Summary:

Free zones are an ideal tool that contributes to the multiple objectives of host countries, such as contributing to the development of their exports, providing jobs for their citizens and transferring modern technologies to them. The area of settlement of these regions has expanded, multiplied their forms and evolved their activities, thus becoming an economic phenomenon that represents many host countries as the main locomotive of their economies, thus contributing to their future economic growth and to greater well-being and urbanization of their citizens. The UAE's experience is one of the most successful in the field of free zones, with which it has been able to build a strong and diversified economy that does not depend on oil.

**Keywords:** Free zones, economic growth, export development, UAE experience.



## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة): بنوراس أيفن سليم المولود(ة) بتاريخ: 1998/08/29 بـ بديري عين المسيلة

الحامل لبطاقة التعرف الوطنية (أورجس) رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي

دراسة تحليلية للمناطق الحرة بالإمارات العربية المتحدة

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/11

التوقيع و البصمة



## تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المعضي اسقله:

الطالب (ة): طرشي عصام الدين المولود(ة) بتاريخ: 1997/06/03 بـ: المسيلة  
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 806647671 الصادرة بتاريخ: 2021/05/05 عن: وئوغة المسيلة  
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي خلال السنة الجامعية: 2021/2022  
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور المناطق الحرة في دعم النمو الاقتصادي: دراسة حالة الإمارات المتحدة

أصرح بشرفي أنني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/11

التوقيع و البصمة

